# ٤٠

# تعددية مجيدة

**غرفة مغلقة دون نافذة.**

***الديبلوماسي الفنزويلي دييغو اريا، الرئيس السابق لمجلس الأمن الدولي، وهو يصف غرفة اجتماعات المجلس الخاصة، حيث الستائر مسدلة دائما وأبدا[١].***

**من الممتع القول إن بمقدورنا القيام بالعملية بمفردنا، لكنك لن تستطيع.**

***وزير الخارجية، كولن باول، إلى الرئيس جورج بوش (الابن) في ٢٠٠٢/٨/٥[٢].***

## الولايات المتحدة والأمم المتحدة

هل تحتاج الإمبراطورية الحقيقية إلى حلفاء، أم تستطيع تحقيق ما تريد في العالم بمفردها ودون انتظار معونة من أحد؟ برأي العديد من المعلقين، كشف التهديد الذي مثله عراق صدام حسين عن انقسام بسيط بين "الأحادية" والتعددية". فطيلة سنوات التسعينات، سعت الولايات المتحدة إلى التعامل مع صدام حسين من خلال البنى المؤسسية لـ"المجتمع الدولي"، وهذا تعبير غامض يقصد به عادة الإشارة إلى الأمم المتحدة، لكنه في واقع الأمر يمتدح أحيانا بضع دول تعارض السياسة الأمريكية. لقد قدم منتقدو جورج بوش (الأب) الحجة على أنه بالغ في الحساسية تجاه رغبات هذا المجتمع الدولي عندما امتنع بعد طرد العراق من الكويت (بتفويض من الأمم المتحدة) عن متابعة المهمة وغزو العراق لتغيير النظام الحاكم في بغداد. وبعد اثني عشر عاما، حاول منتقدو جورج بوش (الابن) إثبات العكس تماما: إذ



obeikandl.com

بالغ في تجاهل رغبات المجتمع حين أصدر أوامره المتهورة بغزو العراق وإسقاط صدام حسين، دون تفويض واضح من الأمم المتحدة. وبرأيهم كانت الحكومة الفرنسية محقة ومتساوقة في حجتها لصالح المقاربة المتعددة الأطراف للعراق.

لكن الانقسام يعتبر زائفا من جوانب عديدة. فغزو العراق عام ٢٠٠٣ لم يكن يفتقد الأس الشرعي في القانون الدولي، كما دعمته - بطريقة من الطرق - حوالي أربعين دولة أخرى[٣] - ولم توجد دولة من الدول التي عارضت بشدة تغيير النظام مستعدة لاتخاذ أي إجراء لمناهضته، باستثناء السبيل الأقل تكلفة وتأثيرا وفاعلية: الخطاب البلاغي الطنان. من ناحية أخرى، يصعب اعتبار الحكومة الفرنسية نموذجا يجسد فضيلة "التعددية"، مثلما لا يمكن اعتبار مجلس الأمن الدولي المصدر الوحيد الشرعي في العلاقات الدولية. لقد نشأت الأزمة في العراق من حالات الغموض العميق الذي غلف مسلك الأمم المتحدة - وخصوصا مجلس الأمن - طيلة السنوات الثلاث عشرة السابقة على عام ٢٠٠٣. تلك هي السنوات التي يفترض أن يبزغ فيها - بعد انتهاء الحرب الباردة - "نظام عالمي جديد"، تلعب فيه الأمم المتحدة، مدعومة من قبل الولايات المتحدة، دورا حاسما في أهميته. وتلك الدول التي تمجد اليوم الأمم المتحدة وتدين وتشجب تصرفات الولايات المتحدة، تعاني من ذاكرة انتقائية. فخطايا إهمال الواجبات الأساسية التي ارتكبتها الأولى تفوق ذنوب التفويض الشرعي التي ارتكبتها الثانية.

اعتاد رجال الدولة في العصر الفيكتوري* السخرية من "العزلة المجيدة"، وهي حالة لم تكن مرغوبة بالنسبة لأية إمبراطورية حسب رأيهم[٤]. لكن تسعينات القرن العشرين كشفت أن للمغالاة في احترام المؤسسات الدولية مثالبها أيضا. التعددية يمكن أيضا ألا تكون مجيدة ورائعة ومفيدة.

* نسبة للحقبة التي حكمت فيها الملكة فيكتوريا، ملكة بريطانيا وأيرلندا (١٨٣٧- ١٩٠١)، وإمبراطورة الهند (١٨٧٦- ١٩٠١).

تعتبر الأمم المتحدة كيانا من ابتكار الولايات المتحدة إلى حد بعيد. فالاسم ذاته اقترحه فرانكلين روزفلت، حين أصدرت دول الحلفاء (ست وعشرون دولة) التي تحارب دول المحور إعلانا مشتركا في نهاية عام ١٩٤١. بعد ثلاث سنين ونصف السنة، تم تبنى ميثاق الأمم المتحدة رسميا من قبل وفود خمسين دولة في مبنى الأوبرا في سان فرنسيسكو. ومع أن اجتماعات مجلس الأمن والجمعية العامة عقدت في البداية في لندن، إلا أنها انتقلت منذ الخمسينات إلى الموقع الذي تبرعت به عائلة روكفلر في نيويورك. وبالرغم من أن الولايات المتحدة قد توقفت عن دفع ما ترتب عليها من التزامات مالية إلى الأمم المتحدة عام ١٩٩٦، تحت ضغط من الكونغرس الخاضع لسيطرة الجمهوريين، إلا أنها استأنفت دفع جزء من حصتها عام ١٩٩٩[٥]. في الوقت الراهن، تبقى الولايات المتحدة، مثلما كانت منذ إنشاء هيئة الأمم المتحدة، أكبر مساهم في ميزانية المنظمة الدولية. فأكثر من خمس (٢٢٪) ميزانية الأمم المتحدة (٢,٥٤ مليار دولار كل سنتين) تدفعه الولايات المتحدة، أي أقل قليلا من حصتها قبل عام ١٩٩٩ (٢٥٪). علاوة على ذلك، تبلغ نسبة مساهمات الولايات المتحدة في ميزانية برنامج الغذاء العالمي أكثر من ٥٠٪؛ إضافة إلى ربع ميزانيات عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة، وهيئة الطاقة الذرية، والمفوضية العليا للاجئين، ومنظمة الطيران المدني الدولية؛ وحوالي خمس ميزانيات منظمة الصحة العالمية، وصندوق رعاية الطفولة، وبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة. ومثلما تزعم الولايات المتحدة، بلغت قيمة مساهماتها المفروضة والطوعية في كافة المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة عام ٢٠٠٢ ما يقارب ثلاثة مليارات دولار[٦].

النقطة الجوهرية فيما يتعلق بالأمم المتحدة لا تتمثل في كونها بديلا عن الولايات المتحدة. فهي كيان أوجدته الولايات المتحدة. ونظرا لضآلة حجم مواردها مقارنة بموارد الحكومة الأمريكية، فإن وظائفها لا يمكن أن تتجاوز المرتبة

التكميلية المساعدة للقوة الأمريكية. وعلى وجه الدقة، تعادل الميزانية السنوية للأمم المتحدة نسبة ٠,٧٪ من الميزانية الفيدرالية الأمريكية، و ٠,٤٪ من ميزانية الدفاع، و ١٧,٦٪ من ميزانية المعونات الإنسانية والتنموية التي تقدمها لدول العالم. وتبعا لوزيرة الخارجية السابقة مادلين البرايت، التي شغلت أيضا منصب المندوب الدائم في الأمم المتحدة (١٩٩٣- ١٩٩٦)، تعادل الميزانية الإجمالية للأمم المتحدة "ما ينفقه البنتاغون كل اثنتين وثلاثين ساعة تقريبا"[٧]. ولهذا، لا يمكن للأمم المتحدة أن تأمل بمجابهة الولايات المتحدة أو منافستها والفوز في السباق؛ وكلما تفجرت خلافات بينهما، مثلما حدث حول السلطة القانونية لمحكمة العدل الدولية، تفعل الولايات المتحدة ما تشاء برغم أنف الأمم المتحدة[٨]. ومع أنها فعلت ذلك مرارا في عهد الرئيس بوش، إلا أن الأمر ليس جديدا[٩]. صحيح أنها تحتاج إلى الأمم المتحدة، لكنها ليست مضطرة للمصادقة على كل قرار دولي تصدره. الأمم المتحدة بحاجة أكبر إلى الولايات المتحدة، ولذلك يجب أن تتساهل مع راعيتها الرئيسية. وحين يحدث شرخ عميق وصريح بينهما، تتقوض أركان الأمم المتحدة وينفرط عقدها لكافة الأسباب العملية التي أتينا على ذكر بعضها.

لذلك ينبغي السعي وراء مثل هذه الكوابح والضوابط لقوة الولايات المتحدة - كما هي عليه اليوم - خلف شعار "التعددية". وهي موجودة بصيغة العضوية الدائمة في مجلس الأمن لثلاث إمبراطوريات قديمة وواحدة لا تزال موجودة حتى الآن (بريطانيا، فرنسا، روسيا، الصين). هذه الدول، لا الأمم المتحدة بحد ذاتها، هي التي تملك السلطة الكافية لحرمان السياسة الخارجية للولايات المتحدة من تفويض "المجتمع الدولي"، على شكل قرارات يتخذها مجلس الأمن، كما يمكنها ممارسة هذه السلطة إفراديا وجمعيا. ولذلك فإن من المفارقة إمكانية الامتناع عن المصادقة على الموافقة الجماعية/ التعددية بواسطة تصرف أحادي من جانب دولة من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. أما تساهل الولايات المتحدة مع ذلك حين

يحدث، كما فعلت بشأن العراق في السنة الفائتة، فهو علامة دالة على قدرتها على ضبط النفس، إضافة إلى الاهتمام بمصلحتها الذاتية. فمجلس الأمن - الذي يشبه المؤتمرات المنتظمة التي عقدها وزراء خارجية القوى الكبرى خلال القرن التاسع عشر - عبارة عن "دار مقاصة" مناسبة لمصالح بعض (وليس كل) القوى الكبرى في عالم اليوم. وحين يشرعن السياسة الأمريكية، يصبح مفيدا وإيجابيا. وعندما لا يفعل، يصبح مضايقا ومزعجا. ولربما يجعل الإمبراطوريات السابقة، عبر توفير منصة لها تمكنها من إطلاق العنان لشعورها بأهمية الذات، اقل قوة مقارنة بحرمانها من هذه المنصة - لأن وجودها يشكل إزعاجا ماكرا للقوى الاقتصادية الصاعدة في الوقت الراهن، والتي لا تتمتع بالعضوية الدائمة لأسباب تاريخية بحتة. في الوقت الحالي، يبلغ الناتج المحلي الإجمالي لاقتصادات الدول الأربع الأخرى التي تتمتع بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن ٤,٥ تريليون دولار. وهو مبلغ يقل قليلا عن نصف الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة. كما أنه أقل من ثلاثة أرباع الناتج المحلي الإجمالي لأكبر ثلاث دول ليس لها حق العضوية الدائمة: اليابان، ألمانيا، الهند.

## حرب الخليج الأولى

حين غزا صدام حسين الكويت في الثاني من آب/ أغسطس ١٩٩٠، فعل ذلك في إحدى لحظات التاريخ النادرة حيث كان مجلس الأمن في موقع يؤهله لتقديم دعم غير مشروط - إلى حد ما - للإجراء الذي ستتخذه الولايات المتحدة حتما في كل الأحوال. وبخلال ستة أيام، أعلن الرئيس جورج بوش أن القوات الأمريكية سترسل إلى السعودية لحمايتها من أي اعتداء عراقي. وفي كانون الثاني/ يناير من السنة التالية، حيث تم حشد قوة حربية هائلة هناك، أصدر الرئيس أمره بطرد القوات العراقية من الكويت. وبعد حملة جوية دامت ستة أسابيع، هزمت قوات صدام في هجوم بري ساحق لم يستمر أكثر من مائة ساعة.

هنالك خمس نقاط تستحق أن نركز عليها. النقطة الأولى والأشد وضوحا هي أن الاتحاد السوفييتي كان في مرحلة الاحتضار، ولذلك فإن العقبة التقليدية التي تعيق السياسة الأمريكية في مجلس الأمن قد تلاشت، مثلما أزالها الاتحاد السوفييتي حين قاطع جلسة مجلس الأمن خلال الأزمة الكورية. العدوان السافر ضد الكويت انتهك بكل وضوح ميثاق الأمم المتحدة، لكن الكرملين في مرحلة ما قبل غورباتشوف كان سيعارض بشكل غريزي نشر القوات الأمريكية على هذا النطاق الضخم الذي تطلبته عملية درع الصحراء وعملية عاصفة الصحراء. في هذه المرة، لم تظهر صعوبات تذكر أمام إصدار سلسلة من القرارات التي طالبت العراق بالانسحاب من الكويت، وفرضت حظرا على صادرات النفط العراقية، وأجازت وقف الواردات إلى العراق، وأخيرا فوضت الولايات المتحدة أو أية دولة أخرى من الدول الأعضاء باستخدام "كافة الوسائل الضرورية لتحرير الكويت". ثانيا، استخف صدام حسين بعزيمة الولايات المتحدة وتصميمها على "التخلص من عارض فيتنام إلى الأبد" (حسب تعبير الرئيس بوش) بنصر عسكري حاسم[١٠]. أما التوليفة التي جمعت القصف المدمر والحرب الصاعقة الخاطفة (لمدة أربعة أيام) فقد أبادت الجيش العراقي دون أن تتجاوز الخسائر الأمريكية الحد الأدنى: ١٤٨ قتيلا (في المعارك) من مجموع عدد القوات المنتشرة في منطقة الخليج البالغة ١,١ مليون جندي[١١]. وحسب تعبير قائد القيادة المركزية السابق الجنرال انتوني زيني: "لقد نجحت عاصفة الصحراء.. لأننا استطعنا مهاجمة الغبي الوحيد على الأرض الذي بلغ به الحمق حد مواجهتنا مباشرة مع افتقاده إلى كل شيء، حتى الحق الأخلاقي لفعل ما فعله في الكويت"[١٢].

لكن النقطة الثالثة تتمثل في أن الولايات المتحدة لم تستغل فرصة تفوقها الكاسح وتغزو العراق ذاته، وذلك خوفا من عارض فيتنام. فقد استحث كولن باول، الذي كان يشغل منصب رئيس هيئة الأركان المشتركة، الرئيس بوش على

وقف الحرب البرية، الأمر الذي مكن حوالي نصف قوات الحرس الجمهوري الموالية لصدام من النجاة. وبعد أن تمرد الكرد في الشمال والشيعة في الجنوب ضد نظام صدام بتحريض من الولايات المتحدة، اتخذت موقف المتفرج حين سحقه الجيش العراقي[١٣]. واقتصرت كل الإجراءات التي اتخذت بعد انتصار الولايات المتحدة على تحديد ملاذ آمن للأكراد في شمال العراق، ثم فرض منطقتي حظر جوي شمال خط العرض ٣٦° وجنوب خط العرض ٣٢°. وقامت بالمهتمين (عملية "تقديم المواساة" وعملية "الخفير الجنوبي")[١٤] أطراف دولية متعددة - شارك فيها طيارون فرنسيون وبريطانيون وأتراك - بتفويض من مجلس الأمن. ظلت الولايات المتحدة تأمل برحيل صدام؛ وفي حزيران/ يونيو ١٩٩٣، أمر الرئيس كلينتون بتوجيه ضربة صاروخية (عابرة) ضد بغداد في أعقاب محاولة رعتها العراق لاغتيال سلفه بواسطة سيارة مفخخة حين زار الكويت[١٥]. كما لم تتوقف عن فرض قرارات الأمم المتحدة التي تحدد أنشطة العراق الحربية في فترة ما بعد الحرب. وجهت أيضا ضربات صاروخية أخرى في عام ١٩٩٦ لمعاقبة العراقيين على انتهاك منطقة الملاذ الآمن في الشمال، وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ (عملية "ثعلب الصحراء") بسبب رفض العراق التعاون مع مفتشي الأسلحة[١٦]. لكن بحلول نهاية التسعينات، بدا من الواضح تماما أن التخلص من صدام حسين يتطلب هجوما شاملا على العراق. كانت هناك أيضا أسس مشروعة للشك بفاعلية نظام التفتيش عن الأسلحة وقدرته على وقف مساعي النظام لامتلاك أو تخزين "أسلحة الدمار الشامل" (وهو تعبير مختصر للأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية).

كانت لحرب الخليج الأولى (التي شنتها الولايات المتحدة على العراق) تبعات أعظم تأثيرا خارج العراق مقارنة بداخله. وحتى بعد النصر الذي حققته الولايات المتحدة، لم تنسحب قواتها كليا من الشرق الأوسط. بل على العكس، فخلال التسعينات زاد عدد القوات المتمركزة هناك - كما يظهر الجدول (٥) - من أكثر

بقليل من ستة آلاف عام ١٩٩٣ إلى حوالي ستة عشر ألفا بحلول عام ٢٠٠٠. وهذا العدد يمثل زيادة في التزامات الولايات المتحدة العسكرية في المنطقة بمقدار ثلاث مرات، وذلك كنسبة من القوات الأمريكية المتمركزة خارج الولايات المتحدة. وما يثير الانتباه على نحو خاص ارتفاع عدد الخبراء والمستشارين والعاملين الأمريكيين في ((.....))، بمصاحبة عدد يتراوح بين مائة ومائتين طائرة حربية[١٧]. هذه الأرقام لا تعكس حجم التواجد الأمريكي لأنها لا تشمل سفن البحرية الأمريكية المنتشرة في/ وحول الخليج العربي. كما لا تظهر جانبا آخر يتمثل في تنامي الاعتماد ((.....)) عسكريا على الولايات المتحدة: ففي الفترة الممتدة بين آب/ أغسطس ١٩٩٠ وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، تقدمت السعودية بطلبات شراء أسلحة من الشركات الأمريكية تجاوزت قيمتها خمسة وعشرين مليار دولار. وفي واقع الأمر فإن النظام السياسي (العربي) الذي تنخفض فيه معدلات المشاركة في القوات المسلحة إلى الحدود الدنيا، دفع الرياض إلى الاعتماد على القوة ((.....))[١٨]. ((.....))[١٩].

الملمح الخامس والأخير لحرب الخليج الأولى ليس له سوى علاقة واهية بالعراق وهو ما يمكن وصفه بتهميش إسرائيل. فقد تبنت إدارة الرئيس بوش وجهة النظر القائلة إن إسرائيل لا ينبغي أن تكون مركز العمليات العسكرية ضد العراق - ولا حتى لأغراض التموين والتخزين أو الدعم الطبي[٢٠]. وحين أطلق العراق صواريخ "سكود" على تل أبيب، في مسعى من صدام لتقديم نفسه كعدو لدود للصهيونية، عمل الأمريكيون بنشاط محموم لمنع إسرائيل من الرد. علاوة على ذلك، وفي أعقاب "عاصفة الصحراء"، سعى بوش لممارسة الضغط على إسرائيل، آملا بإزالة العقبات التي تعترض سبيل المفاوضات حول القضية الفلسطينية. ومن أجل هذه الغاية، أعاد التوكيد على الاعتقاد الأمريكي بأن أي سلام "لا بد أن يقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام"[٢١]. وبعد شهرين اثنين، علق

وزير الخارجية جيمس بيكر مؤكدا "بأنه لا توجد [على حد علمه]عقبة تعترض السلام أكبر من النشاطات الاستيطانية المستمرة بوتيرة متسارعة". أوقفت ضمانات القروض المقدمة لإسرائيل (بقيمة عشرة مليارات دولار) حين رفضت قبول الشروط الأمريكية المرفقة بها[٢٢]. وبعد عام ١٩٩١، جمدت المساعدات الأمريكية عمليا لإسرائيل، وانخفضت في قيمتها الفعلية في واقع الأمر. وبحلول عام ١٩٩٩، وصلت إلى ثلث مستويات عام ١٩٩٢ بالنسبة لإجمالي الدخل القومي الإسرائيلي.

## الجدول (٥)

### الجنود والعاملون الأمريكيون الذين يقومون بمهمات في الشرق الأوسط: ١٩٩٣و٢٠٠٠

| | ١٩٩٣ | ٢٠٠٠ |
|---|---|---|
| **إجمالي عدد الأفراد الأمريكيين العاملين في الدول الأجنبية** | **٣٠٨٠٢٠** | **٢٥٧٨١٧** |
| البحرين | ٣٧٩ | ٩٤٩ |
| مصر | ٦٠٥ | ٤٩٩ |
| إسرائيل | ٤٢ | ٣٦ |
| الأردن | ٢١ | ٢٩ |
| الكويت | ٢٣٣ | ٤٦٠٢ |
| عمان | ٢٦ | ٢٥١ |
| قطر | | ٥٢ |
| المملكة العربية السعودية | ٩٥٠ | ٧٠٥٣ |
| سورية | ١٠ | |
| تركيا | ٤٠٤٩ | ٢٠٠٦ |

| | | |
|---|---|---|
| الإمارات العربية المتحدة | ٢٥ | ٤٠٢ |
| **المجموع** | **٦٣٤٠** | **١٥٨٧٩** |
| **النسبة من القوات المتمركزة في الدول الأجنبية كافة** | **٢,١** | **٦,٢** |

## لا تقل أبدا "لن يحدث ذلك مرة أخرى"

لم يكن بمقدور جورج بوش الأب أن يكون أشد صرامة وتشبثا بالتزامه بفكرة قيام "نظام عالمي جديد" تحت رعاية مجلس الأمن الدولي. فقد تم طرد العراق من الكويت، ثم احتواؤه تبعا لقراراته؛ وستجبر إسرائيل على تحقيق السلام مع الفلسطينيين على الأساس ذاته. لكن الأحداث التي تكشفت بحلول الوقت الذي انتهت فيه مدة ولايته (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣) سوف تجبر خليفته على إعادة النظر بالموافقة الأمريكية تجاه الأمم المتحدة (رغم أن ذلك تم بإحجام وتردد).

إحدى القنابل الموقوتة التي ورثها بوش إلى كلينتون تمثلت في التورط الأمريكي في الحرب الأهلية الصومالية. فقد كانت هناك خمسة فصائل عسكرية مميزة – على أقل تقدير – تخوض صراعا متفاقما للسيطرة على البلاد خلال معظم سنوات الثمانينات، لكن لم تتورط الولايات المتحدة في الصومال قبل نهاية ١٩٩٢، حين خيم شبح المجاعة على البلاد. مرة أخرى، تدخلت بتفويض من مجلس الأمن الدولي (القرار ٧٩٤)، وأرسلت قوة مشتركة من الجيش ومشاة البحرية لا لإنهاء القتال بل لمجرد تسهيل عمليات تسليم المعونات للمناطق التي كانت بأمس الحاجة إليها. ومن أوائل الإجراءات التي اتخذها الرئيس في مجال السياسة الخارجية تخفيض عدد أفراد القوة من ستة وعشرين ألفا إلى خمسة آلاف فقط. لكن قام المسلحون الموالون لمحمد فارح عيديد، أحد أمراء الحرب وقائد التنظيم الذي حمل

اسما فخيما هو مؤتمر الصومال المتحد، بقتل أربعة وعشرين جنديا باكستانيا تابعين للأمم المتحدة، فأصدر مجلس الأمن قرارا جديدا (٨٣٧) يجيز اعتقاله. وأدت الولايات المتحدة واجبها بإرسال كتيبة من جوالة الجيش مدعومة بنخبة من جنود "قوة دلتا".

وعلى شاكلة كل الأمريكيين، تعلم وليام جيفرسون كلينتون درسه من حرب فيتنام. لكنه كان مختلفا عن ذلك الذي تعلمه كولن باول. ومثلما رأينا آنفا، يعتقد باول بأن القوات الأمريكية يجب ألا تقاتل إلا من موقع القوة الساحقة، مع أهداف محدودة يمكن تحقيقها بسرعة بينما تتمتع بتأييد الرأي العام الأمريكي. لكن فكرة كلينتون كانت أكثر بساطة. فهي تقول إنه لن يعاد انتخاب أي رئيس أمريكي تندلع خلال ولايته حرب يقتل فيها جنود أمريكيون. مبدأ كلينتون المسكوت عنه إذن كان بمثل بساطة وراديكالية مبدأ باول: يجب ألا تنخرط الولايات المتحدة في أي تدخل عسكري يمكن أن يعرض حياة الجنود الأمريكيين للخطر. وظل مخلصا لهذا المبدأ طيلة الأعوام الثمانية التي قضاها في منصبه، وكما يظهر الشكل(١٠): خلال سنوات ولايتي كلينتون كانت فرص تعرض الجندي الأمريكي للقتل بنيران العدو وهو يقوم بواجبه تقل عن ١/ ١٦٠٠٠٠. في حين تتضاعف فرصة تعرضه للقتل على أيدي رفاقه - خطأ - ست مرات، واحتمال انتحاره تسع عشرة مرة، واحتمال تعرضه لحادث مميت خمسين مرة. وفي الحقيقة، فاق احتمال سقوط الشاب الأمريكي ضحية لنيران "معادية" إذا بقي في المدرسة الثانوية يعادل احتمال تعرضه للمصير نفسه إذا التحق بالجيش (عام ١٩٩٩). ولسوء حظ كلينتون، فإن أول تدخل عسكري أمر به أدى إلى الكارثة العسكرية المشهودة التي خلفت ثمانية عشر قتيلا أمريكيا. إنها الهزيمة النكراء التي يحتفى بها الآن تحت اسم "سقوط البلاك هوك" (حرفيا: "سقوط الصقر الأسود").

الشكل ١٠
وفيات الجنود الأمريكيين اثناء اداء الواجب
بحسب سبب الوفاة
١٩٩٣-٢٠٠٠

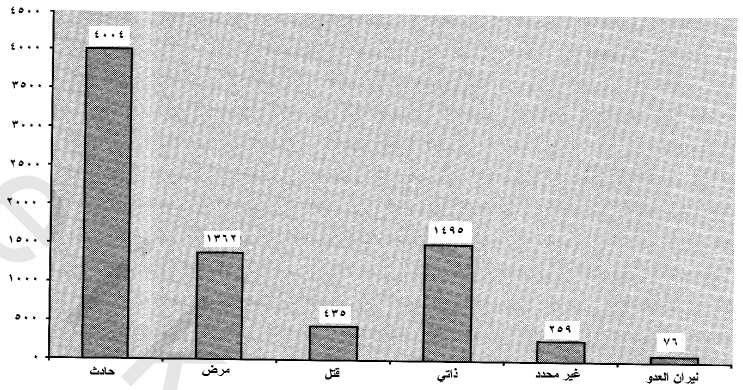


Source: U.S. Department of Defense.

تبعا لمارك بودين، لم يكن للأمر علاقة بالحظ السعيد، بل إن الحسابات هي التي أدت إلى نجاح المسلحين الصوماليين بإسقاط حوامتين أمريكيتين أرسلتا على عجل في مهمة في وضح النهار "لاختطاف" عيديد وكبار مساعديه. كتب بودين يقول: "كل عدو يكشف عن نقاط ضعفه حين يقاتل. وبالنسبة لمقاتلي عيديد، كانت مواطن ضعف جوالة الجيش واضحة لا لبس فيها. فهم غير مستعدين للموت.. ومن أجل قتلهم ينبغي دفعهم للقتال. الجواب هو إسقاط حوامة أمريكية. إذ يعني جزء من تفوق الأمريكيين الزائف، أي عدم استعدادهم للتضحية والموت، إنهم سيفعلون أي شيء لحماية بعضهم بعضا، وهذا يدل على الشجاعة والبسالة أحيانا لكنه يشير إلى الحمق والغباء أيضا"[٢٣] وحين تقرأ روايته، المستمدة من مقابلات شخصية أجراها مع الناجين من الهجوم المجهض، لن تتأثر بتلك الحقيقة فقط (في الواقع، سوف تتأثر بتعمد الرواية تقليل حجم هذه الحقيقة، نظرا لأن الأمريكيين كانوا على استعداد على ما يبدو للمخاطرة بحياتهم حتى من أجل استعادة جثث رفاقهم الذين سقطوا). بل بالأزمة المسكوت عنها أيضا، ألا وهي الرغبة الجارفة

لدى الجوالة واستعدادهم الدائم لذبح الصوماليين دون تمييز[٢٤]. أما أسوأ جانب من حادثة "سقوط الصقر الأسود" فلم يكن مقتل ثمانية عشر جنديا أمريكيا؛ بل مقتل عدد مماثل تقريبا من الرجال والنساء والأطفال الصوماليين العزل على أيدي الجوالة الذين أصيبوا بحالة من الهلع الشديد.

اتخذ رد كلينتون شكلا ظل يميز العديد من عمليات التدخل الأمريكية قبل ذلك وحتى الآن. فقد زاد عدد القوات، لكن في الوقت نفسه حدد موعدا لمغادرتها بعد ستة أشهر فقط. كما جرى التخلي بهدوء عن خطة اعتقال عيديد. وفي الحقيقة، ركب طائرة نقل أمريكية لحضور مؤتمر للسلام عقد في أثيوبيا بعد بضعة أسابيع[٢٥]. ليس ثمة حاجة لشرح المشكلة الكامنة في هذه المقاربة: التأكد من رحيل القوات الأمريكية بسرعة ألغى أي باعث محفز لأمراء الحرب الصوماليين كي يعدلوا أساليبهم. شيء مشابه لذلك حدث في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤ حين أرسلت إدارة الرئيس كلينتون - مرة أخرى تبعا لقرار مجلس الأمن رقم ٩٤٠ - خمسة وعشرين ألف جندي إلى هاييتي لإعادة الرئيس المنتخب جان - برتران اريستيد، الذي أطاح به العسكر قبل ثلاث سنين. بعد ستة أشهر، سلمت الولايات المتحدة المسؤولية إلى بعثة تابعة للأمم المتحدة، وتركت وراءها على الجزيرة بضع مئات من الرجال فقط، وسمحت لارستيد باستئناف الروتين العادي للسياسة في هاييتي: سرقة، قتل، تهديد، فساد.

في هاييتي المتجانسة عرقيا، حيث ٩٥٪ من السكان يتحدرون من العبيد الأفارقة، يستبعد حدوث عمليات إبادة جماعية؛ الممكن الوحيد هو جرائم القتل الجماعية. لكن الإبادة الجماعية، أي قتل قبيلة أو شعب، خيمت بظلالها المهددة وبدت أكثر احتمالا من الجرائم العادية طيلة التسعينات. التعبير ذاته حديث الاستعمال يعود لعام ١٩٤٤، حين صاغه رافاييل ليمكين في كتابه "حكم المحور

في أوروبا المحتلة". والمؤلف لاجئ يهودي بولندي فر من النازية، وقتل جميع أفراد عائلته تقريبا في "الهولوكوست" (مات تسعة وأربعون من أقربائه، بمن فيهم والداه، ولم ينج سوى شقيقته وزوجة شقيقه وأطفاله). حملته التي قام فيها بمفرده هي التي حولت كلمة (genocide/"إبادة جماعية") المنحوتة إلى واحدة من القواعد المؤسسة للقانون الدولي في حقبة ما بعد الحرب. وبحلول نهاية عام ١٩٤٨، بدا أن ليمكين قد انتصر. إذ لم يقتصر الأمر على إصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا بالإجماع عام ١٩٤٦ يدين الإبادة الجماعية، بل تبنت في عام ١٩٤٨ - بالإجماع أيضا - معاهدة حول حظر ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية[٢٦].

لكن ثبت أن هناك شرخا خطيرا - وقاتلا تقريبا - في مشروع ليمكين. فالدولة التي منحته حق اللجوء، الولايات المتحدة - بكلمات أخرى، الدولة التي تحتل أفضل موقع يؤهلها لفعل شيء يوقف الإبادة الجماعية، من خلال الضغط الاقتصادي أو التدخل العسكري - رفضت المصادقة على المعاهدة. وفي الحقيقة، علينا الانتظار حتى عام ١٩٨٥ لمغالبة الأصوات المعارضة لها في الكونغرس (في محاولة من قبل إدارة ريغان لإصلاح الضرر الذي سببته زيارة الرئيس المتهورة إلى مقبرة بيتبرغ في ألمانيا الغربية، حيث تبين أن تسعة وأربعين من جنود الوحدات القتالية التابعة لقوة الشرطة الخاصة النازية (Waffen SS) قد دفنوا هناك). وما تزال الفئة المتشبثة بالواقعية بكل عناد تقدم الحجة والدليل على ضرورة الامتناع عن المصادقة على المعاهدة لأن في ذلك تعزيز لموقف ومكانة محكمة العدل الدولية. وفي الحقيقة، سعى السيناتور جيسي هولمز إلى التخفيف من حدة شروط المعاهدة بواسطة عدد من التحفظات والتفسيرات والبيانات على حد تعبيره. وبرغم ذلك، ومع احتلال الدراسات والأبحاث المتعلقة بالمحرقة (الهولوكوست) وإحياء ذكراها، موقعا أكثر أهمية في الحياة الثقافية الأمريكية، لم تعد مثل هذه الواقعية تحظى بالاحترام السابق نفسه. وألح الرؤساء الديمقراطيون والجمهوريون على حد سواء

على وجوب ألا تتكرر عمليات الإبادة الجماعية مرة أخرى. وهكذا قال جيمي كارتر عام ١٩٧٩: "يجب أن نشكل حلفا لا يتزعزع مع الشعوب المتحضرة نتعهد فيه جميعا بأن العالم لن يقف مرة أخرى مكتوف الأيدي لمنع جريمة الإبادة الجماعية المريعة هذه". ورونالد ريغان عام ١٩٨٤: "أقول مثلكم بصريح العبارة: لن يحدث ذلك مرة أخرى". وبيل كلينتون عام ١٩٩٣، عند افتتاح متحف الهولوكوست في واشنطن: "يجب ألا نسمح بحدوث ذلك مرة أخرى". لكن لسوء الحظ، بدا أن عبارة "لن يحدث ذلك مرة أخرى" ستعني في التسعينات: سيحدث ذلك "أكثر من مرة أو اثنتين في كل عقد من السنين".

ليس ثمة حاجة هنا لتفصيل الأحداث التي أدت إلى تفكك الاتحاد اليوغسلافي المتعدد الاثنيات وتشظيه إلى اثني عشر جزءا. النقطة الحاسمة هي أن التفكك كلما كان عنيفا - كما حدث في البوسنة والهرسك، وكرايينا، وكوسوفو على سبيل المثال لا الحصر - شكل تحديا خطيرا لكل أولئك الذين تعهدوا بمنع حدوث عمليات الإبادة الجماعية مجددا (ناهيك عن حدوثها في أوروبا). الصفقة التي عقدت بين الزعيمين الصربي سلوبودان ميلوسيفيتش والكرواتي فرانيو توجمان في آذار/ مارس ١٩٩١ لتقسيم البوسنة قصد بها أن تؤدي إلى "تطهير الأرض" من المسلمين (أي "التطهير العرقي")؛ وكما علق توجمان فيما بعد، كانت هناك نية لاستئصال شأفة المسلمين و"إلغاء الجزء المسلم"، رغم حقيقة أن المسلمين يشكلون خمسي عدد السكان. ومنذ اللحظة التي أعلن فيها صرب البوسنة استقلال جمهوريتهم (حول مدينة بالي) وبدؤوا شن الهجمات على سيراييفو (نيسان/ أبريل ١٩٩٢)، واجه العالم حالة واضحة لا لبس فيها من الإبادة الجماعية حسب تعريف ميثاق الأمم المتحدة[٢٧]. علاوة على ذلك، وبالرغم من الفظائع المرتكبة بحق المدنيين من قبل الأطراف الثلاثة المتورطة في الصراع، ظهر دليل دامغ منذ المرحلة المبكرة يثبت أن معظم عمليات الإبادة الجماعية تتحمل مسؤوليتها السلطات الصربية في بالي وأسيادها في

بلغراد. وتبعا لوزارة الخارجية الأمريكية، لا يتحمل مسلمو البوسنة سوى ٨ ٪ من الأعمال الوحشية الموثقة خلال الحرب. ولا يوجد بين كافة الجرائم التي ارتكبت خلال الحرب ما يماثل في الوحشية والبربرية المذبحة المروعة التي ارتكبتها القوات الصربية في سربنيتشا وراح ضحيتها أكثر من سبعة آلاف مسلم.

إذن، هنا حالة إبادة جماعية لا شك فيها. أين كانت الأمم المتحدة؟ الجواب: إنها هناك؛ ومن سخرية القدر المروعة أن قواتها كانت تسيطر على المناطق التي وقعت فيها أسوأ فظائع الإبادة الجماعية.

المساعي الأولية لتجنب تفجر الصراع في يوغسلافيا تركت لمؤتمر دولي خاص برئاسة وزير خارجية بريطانيا السابق اللورد كارينغتون. لكن في عام ١٩٩١، عهدت إلى الأمريكي سايروس فانس (وزير خارجية الولايات المتحدة السابق) مهمة التفاوض لنشر قوات حفظ السلام التي أرسلت في حينه إلى كرواتيا ثم إلى البوسنة. وتم تحديد بعض المدن والبلدات باعتبارها "مناطق آمنة" تتحمل قوات حفظ السلام مسؤولية إدارتها وحمايتها. في ذات الوقت، فرضت الأمم المتحدة عقوبات اقتصادية على كل يوغسلافيا، بما فيها البوسنة، وهو أمر أثر تأثيرا بالغا على المسلمين الذين لم يكن لديهم مصدر داخلي مهم للتزود بالسلاح وسواه من المؤن والمعدات؛ في حين تلقى صرب البوسنة مساعدات ضخمة من بلغراد.

من المهم تذكر أن معظم مسؤولية هذه الاستجابة المفجعة السيئة التخطيط تتحملها الدول الأوروبية التي ادعت أنها تملك القدرة على التعامل مع الأزمة اليوغسلافية دون المساعدة الأمريكية. إنها "ساعة أوروبا" كما هو مفترض. لكن أوروبا، كعادتها، تحدثت بأصوات متعددة. وزير خارجية ألمانيا، هانز ديتريتش غينشر، المتخم بالسعادة بسبب السهولة التي حققت فيها بلاده إعادة توحيد الوطن عام ١٩٩٠، هو الذي سرع وتيرة تفكك الاتحاد اليوغسلافي عبر التعجل بالاعتراف

باستقلال سلوفينيا وكرواتيا في خريف السنة التالية. وعلى العكس من ذلك، تبنت الحكومة البريطانية موقفا حياديا مترويا، إن لم نقل مخزيا، مع الإصرار حين تفاقمت حدة الصراع على أن هناك حربا أهلية بين أعداء متعادلين أخلاقيا، ومتهوسين "بمشاعر الكراهية القديمة" بينهم. وتجاهل وزراء الخارجية المتعاقبون بكل عناد الدليل الذي يثبت الحملة المستمرة بقيادة ميلوسيفيتش لإثارة المشاعر القومانية الوحشية بين الصرب، وكثفوا جهودهم لعرقلة قيام أية دولة - مهما كانت - بالتدخل في الأزمة.

في الحقيقة، فكر المسؤولون في إدارة الرئيس بوش "بحملة مصغرة على النموذج العراقي" منذ شتاء عام ١٩٩١، حيث وضعوا خطط طوارئ لتوجيه ضربات عسكرية ضد الصرب. لكن تقرر بدلا من ذلك القبول بخطة الأوروبيين وتصديق تفسيراتهم. إلا أن وزير الخارجية الأمريكي لورنس ايغلبرغر أكد قائلا: "سوف يسيئون التدبير، وسيعلمهم ذلك درسا مفيدا"[٢٨]. كما نزع خليفته، وارن كريستوفر، إلى الابتعاد عما دعاه "مشكلة من جهنم". وخلال حملة الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٢، قدم كلينتون الحجة على وجوب عدم إرسال الجنود الأمريكيين "إلى مستنقع ليس سوى حرب أهلية في الجوهر"[٢٩]. ذلك هو الخط السياسي الذي أكده في العديد من المناسبات كبار المسؤولين الأمريكيين، ومن ضمنهم كولن باول، رئيس هيئة الأركان المشتركة آنذاك ("لا يستطيع أي رئيس أمريكي الدفاع أمام الشعب الأمريكي عن التضحية الضخمة بالأرواح التي يتطلبها حل هذا الصراع المحير")، ووزير الدفاع وليم كوهين، الذي أعطى دون قصد "ضوءا أخضر" للهجمات الصربية على غورازدي حين أعلن أن الولايات المتحدة لن تدخل الحرب لتجنب سقوطها[٣٠]. ومع ذلك، لم تغب الحجج والبراهين المؤيدة للتدخل عن واشنطن[٣١] أبدا. بل زادت قوة وإقناعا مع ورود كل خبر مروع من البوسنة.

لكن السخط الأمريكي تطلب وقتا لمغالبة سياسة التهدئة الأوروبية. في أيار/ مايو ١٩٩٣، عرقلت الحكومة البريطانية اقتراحات أمريكية برفع العقوبات وشن غارات جوية ضد الصرب ("ارفع العقوبات واقصف بالقنابل"). في تشرين الثاني/ نوفمبر من السنة التالية، احتجت وزارة الخارجية البريطانية مظهرة سخطها الشديد حين توقفت الولايات المتحدة بشكل أحادي عن تطبيق حظر توريد السلاح[٣٢]. وحملت الطائرات الأمريكية شحنات من الأدوية إلى سيراييفو، وفرضت منطقة للحظر الجوي حسب الخطة التي أقرتها الأمم المتحدة (كأنما التطهير العرقي يمارس بواسطة الطائرات المقاتلة!). لكن البريطانيين عارضوا توجيه ضربات جوية ضد مواقع الصرب على أساس أن ذلك سيترك قوات حفظ السلام عرضة لردات فعل انتقامية من قبل الصرب. وتطلب الأمر ارتكاب أعمال عنف وحشية بحجم مذبحة سربنيتشا - وهي بلدة من المفترض أن تكون برعاية أصحاب القبعات الزرقاء الهولنديين - لدفع الأوروبيين باتجاه الموافقة - المتأخرة - على التدخل الأمريكي. الآن، ألحت الولايات المتحدة على قيام طائرات حلف شمال الأطلسي بقصف الصرب بشكل جدي. وتأكيدا لذلك، تزامنت العملية مع هجوم كرواتي كبير وحدوث انشقاق بين ميلوسيفيتش وزعيم صرب البوسنة رادوفان كارازيتش، الأمر الذي أجبر الصرب على التراجع.

الإطار المؤسسي الذي ارتقت ضمنه السياسة الأمريكية تجاه البوسنة كان محيرا ومربكا في تعقيده. إذ لم تتدخل فيها الأمم المتحدة فقط، بل أسهم في صياغتها حلف "الناتو" أيضا، ناهيك عن مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي (الذي تحول إلى منظمة الأمن والتعاون الأوروبي لاحقا)، والمجلس الأوروبي، واتحاد أوروبا الغربية[٣٣]. لكن يبقى الانطباع السائد الذي يؤكد على أن الأمم المتحدة هي التي أخطأت تماما من بين كل هذه المؤسسات. وكانت إخفاقاتها - إلى حد بعيد - نتيجة مسلك اثنتين من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن: بريطانيا، وفرنسا

بدرجة أقل (الأمر المهم في دلالته أن قوات الأمم المتحدة المسؤولة عما سمى بالمناطق الآمنة وضعت تحت قيادة جنرال فرنسي وذلك بسبب إلحاح جاك شيراك)[٣٤]. في نهاية المطاف، لم يكن التوصل إلى اتفاقية دايتون وفرضها على الصرب المشهورين بعنادهم وتمردهم - بعد أن عقد الكروات والمسلمون اتفاقية خاصة بهم - نتيجة مساعي هذه الهيئات والمؤسسات الجليلة المهيبة، بل مجموعة اتصال غير رسمية مكونة من الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وروسيا. القوى العظمى نفسها في القرن التاسع عشر، وطريقة العمل القديمة نفسها، لكن الآن تحت القيادة الأمريكية الصارمة ممثلة بشخص ريتشارد هولبروك[٣٥]. وظل وزير الخارجية الفرنسي يلح بلا مبالاة: "لا يمكن للمرء أن يدعوه سلاما أمريكيا"، بل طلب بأن تتم الإشارة إلى اتفاقية دايتون باعتبارها "معاهدة الاليزيه"[٣٦]. إلا أن الحقيقة مختلفة تمام الاختلاف. فتهديد الولايات المتحدة بتوجيه ضربات جوية هو الذي أجبر الصرب على قبول حصة أصغر من البوسنة المقسمة. كما أن تواجد عشرين ألفا من الجنود الأمريكيين - ثالث أكبر قوة ضمن قوات حفظ السلام، هو الذي ضمن عدم قيام الصرب بنقض الاتفاق والنكث بعهودهم.

مثلما بدأ تفكك الاتحاد اليوغسلافي في كوسوفو؛ انتهى هناك أيضا. ففي حشد جماهيري في كوسوفو عام ١٩٨٩ - لإحياء ذكرى مرور ستمائة سنة على معركة بولجا - كشف ميلوسيفيتش لأول مرة عن تحوله من الشيوعية إلى القومية الراديكالية. كان وضع كوسوفو - في جانب من الجوانب - واضح لا لبس فيه: فخلافا للبوسنة، هنالك أكثرية اثنية ساحقة من الألبان يشكلون أكثر من ثلاثة أرباع السكان، وهي نسبة ارتفعت خلال الثمانينات بفضل ارتفاع معدل الولادات لدى الألبان. لكن بالرغم من أن تيتو منح سكان كوسوفو نوعا من الحكم الذاتي عام ١٩٧٤، إلا أن الإقليم بقي مقاطعة من صربيا. وفي حين لم يتردد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في الاعتراف باستقلال البوسنة، الذي كان يعني

انفصال إحدى الجمهوريات عن الاتحاد اليوغسلافي، إلا أنهما عجزا عن فعل الشيء نفسه مع كوسوفو. المشكلة كمنت في أنه حتى برغم إجبار الصرب على التنازل في البوسنة، إلا أنهم صعدوا من حدة حملة العنف والترهيب والتخويف المستمرة من زمن طويل ضد الأغلبية الألبانية في كوسوفو. واستؤنفت عملية التطهير العرقي: في درينتشا، قتل خمسة وثمانون من ألبان كوسوفو (آذار/ مارس ١٩٩٨)؛ في راتشاك (بعد عشرة أشهر) قتل خمسة وأربعون آخرون. وتنامى الدعم لمقاتلي جيش تحرير كوسوفو. وبدا الألبان المسالمون البحث عن ملاذ لهم عبر الحدود.

التسوية المنبثقة في رامبوليه من الوساطة التي قامت بها منظمة الأمن والتعاون الأوروبي كانت مصممة لوقف العنف عبر تأجيل القرار المتعلق بوضع كوسوفو الدستوري: سيظل الإقليم لمدة ثلاث سنوات تحت سيطرة قوات "الناتو"، وبعد ذلك يجري استفتاء لتحديد مستقبله[٣٧]. رفض الصرب الخطة. لكن الولايات المتحدة عرفت كيف تغير رأيهم. ومع ذلك كانت هناك ثلاثة أشياء مختلفة فيما يتعلق بإطلاق العنان للقوة الجوية الأمريكية لا ضد القوات الصربية في كوسوفو فقط، بل ضد صربيا كلها. أولا، لم تسع إدارة كلينتون إلى الحصول على موافقة مجلس الأمن الدولي؛ فحلف "الناتو" لا الأمم المتحدة هو الذي خاض الحرب. ثانيا، التدخل انتهك بكل وضوح سيادة صربيا، ولهذا السبب بالتحديد لم يتم السعي للحصول على موافقة مجلس الأمن. في ذلك الوقت، شعر بعض المعلقين والمراقبين (ومنهم مؤلف هذا الكتاب) بالقلق من أن الحرب لا تنتهك المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة فقط بل اتفاقية هلسنكي (القانون الختامي) والأس المنطقي الدفاعي لحلف "الناتو" ذاته أيضا[٣٨]. هناك أرضية معقولة ومقبولة للتدخل - لمنع عمليات الإبادة الجماعية - لكنه يتطلب قرارا من الأمم المتحدة ليصبح شرعيا. ثالثا، كان للضربات الجوية تأثير غير متوقع فاقم من سوء الوضع بالنسبة لأولئك الذين شنت الهجمات من أجلهم. وبشكل إجمالي، قتل حوالي ثلاثين ألف ألباني وأجبر مليون

على النزوح من منازلهم وذلك خلال الفترة الممتدة بين كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ و أيار/ مايو ١٩٩٩. جرت معظم هذه الأحداث بعد أن بدأ القصف في الرابع والعشرين من آذار/ مارس ١٩٩٩. ومع إعلان الحرب، شعر ميلوسيفيتش بالقدرة على متابعة سياسة التطهير العرقي بقسوة "هتلرية" لا تعرف الرحمة. لكنه قلل من شأن عزم وتصميم الولايات المتحدة، وبعد ثمانية وسبعين يوما من القصف اضطر للرضوخ والإذعان. مرة أخرى، كانت القوة الجوية كافية للقضاء على مقاومة الصرب؛ وأمكن نشر الجنود الأمريكيين - سبعة آلاف جندي من أصل خمسة وخمسين ألفا هم عديد "قوة كوسوفو" - دونما حاجة لإطلاق رصاصة واحدة، رغم أن رضوخ ميلوسيفيتش ربما يعود إلى رغبته بتفادي التعرض لهجوم بري أمريكي لدعم جيش تحرير كوسوفو[٣٩].

في عام ٢٠٠٣، بدا أن هذه الحقيقة قد غابت عن الأذهان عموما: إذ لم توافق الأمم المتحدة على حرب حلف "الناتو" ضد صربيا. وبعد اندلاع الحرب فقط - في العاشر من حزيران/ يونيو في اليوم التالي على استسلام ميلوسيفيتس - أصدر مجلس الأمن قرارا (١٢٤٤) أمكن للاحتلال العسكري لكوسوفو أن يعتمد عليه، مما أدى إلى إنشاء بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، التي تحكم الإقليم حاليا. الحقيقة التي غابت عن الأذهان أيضا - عند كتابة هذه الصفحات - هي أن مسألة كوسوفو لم تصل إلى حل بأي معنى من المعاني. إذ لم تتوقف أعمال العنف في الإقليم بالرغم من كافة المبادرات الحكيمة التي رعتها "قوة كوسوفو": في آب/ أغسطس ٢٠٠٣، قتل شابان داخل المنطقة الصربية الصغيرة غورا زديباش[٤٠]. ولا أظهرت الحكومة الصربية أية إشارة دالة على تخليها عن الحق بالسيادة على الإقليم، الذي ظل في حالة حرب أهلية كامنة مؤقتا.

ومع ذلك، حدث أمر بالغ الأهمية في دلالته. وكما قال مايكل ايغناتيف، أحد أذكى المراقبين الذين تابعوا الحرب عن كثب: "التدخل الإنساني في

كوسوفو.. لم يكن في الجوهر أبدا كما بدا في المظهر. لم يكن أبدا مجرد محاولة لمنع ميلوسيفيتش من الإفلات من عواقب انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها في الفناء الخلفي لأوروبا. بل كان أيضا بمثابة استخدام للقوة الإمبراطورية لدعم مطالبة أقلية قومية بحق تقرير المصير - مطالبة استخدمت العنف لضمان جلب انتباه العالم"[٤١]. صحيح أن الولايات المتحدة، كما لاحظ ماكس بوت، كانت "تحاول لعب دور إمبراطوري بثمن بخس"، كبحته "ذهنية عدم التعرض لأية خسائر" التي تبنتها إدارة كلينتون، مع اتخاذ موقف اللامبالاة تجاه "الدمار الذي أصاب المناطق المدنية" نتيجة القصف الجوي من ارتفاعات عالية[٤٢]، لكن اكتشاف أن بإمكان الولايات المتحدة إطلاق النار أولا ثم السعي للحصول على قرار من مجلس الأمن بعد ذلك كان مفاجأة مدهشة. وعلى القدر نفسه من الأهمية إدراك القائد العام الأمريكي ويسلي كلارك أن عملية صنع القرار ضمن البنية الهيكلية لحلف "الناتو" أقل بطئا وإزعاجا بقليل من عملية صنع القرار داخل أروقة الأمم المتحدة[٤٣]. أما النزعة الأمريكية الجارفة للتحكم بمغامراتها العسكرية والإشراف عليها دون أية قيود أو كوابح فقد تنبهت وتحركت وأثيرت قبل أكثر من عامين من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١.

على السطح الظاهري، هنالك العديد من العوامل المشتركة بين الأزمتين في يوغسلافيا والعراق. فكلا المجتمعين متعدد الاثنيات ظهر إلى حيز الوجود بعد الحرب العالمية الأولى. كما حكم كل من البلدين في الثمانينات ديكتاتور لا يعرف الرحمة ومدان بجريرة انتهاك حقوق الإنسان، إضافة إلى أن العقوبات الاقتصادية التي فرضت عليهما لم تؤد إلى أية نتيجة. وكل حالة منهما كشفت عن القيود المحددة لأداء الأمم المتحدة ككيان ومؤسسة، وأظهرت العقبات المعيقة والمحبطة للقدرة العسكرية الأمريكية. بالنسبة لبعض المراقبين، هنالك نتيجة واضحة تبدت في أعقاب الحرب على صربيا: سوف تستمر صربيا والعراق في

تشكيل مصدر للعنف وعدم الاستقرار طالما بقيتا تحت حكم سلوبودان ميلوسيفيتش وصدام حسين. والولايات المتحدة قادرة على إسقاط نظام الحكم في كل منهما، لكن قد يتوجب عليها العمل دون تفويض من الأمم المتحدة[٤٤].

جرى إنجاز العديد من المهمات في التسعينات باسم المعونات الإنسانية؛ بعض المتشككين تذمروا من "إمبراطورية حقوق الإنسان". لكن أخطر انتهاك كارثي لحقوق الإنسان تلقته الولايات المتحدة والأمم المتحدة بلا مبالاة مؤسفة تبعث على الأسى. كان حالة جلية من الإبادة الجماعية، مذبحة منهجية لأقلية التوتسي في راوندا ارتكبت بتحريض من قادة البلاد المنتمين لأغلبية الهوتو.

ينبغي إجبار أولئك المرتبطين عاطفيا ووجدانيا بالأمم المتحدة كمؤسسة على دراسة إخفاقها الذريع في الاستجابة للأحداث المريعة التي تكشفت في راوندا في منتصف التسعينات، وأودت بحياة ما لا يقل عن نصف مليون من الضحايا. ومن المعروف أن موقف إدارة كلينتون قد تحدد كالعادة بالخوف من وقوع خسائر في صفوف الأمريكيين. أما القرار بإرسال قوة صغيرة تثير الضحك قوامها مائتي جندي أمريكي إلى مطار كيغالي عام ١٩٩٤، فقد اعتمد على حساب مقزز مفاده "أن سقوط جندي أمريكي واحد يعادل موت خمسة وثمانين ألفا من الروانديين"[٤٥]. الإصرار على إبقاء قوة الأمم المتحدة في أصغر حجم ممكن؛ وتكتيكات التسويف والتأخير الأمريكية تجاه مقترحات إرسال تعزيزات إلى راوندا؛ والإلحاح على دفع أجور الجنود الأمريكيين من قبل الأمم المتحدة مقدما؛ ورفض التشويش على بث محطة إذاعة الهوتو - كانت جميعها من أعمال وتصرفات الإهمال المخزي في وجه عملية إبادة جماعية تفوق إلى حد بعيد كل ما حدث في البلقان[٤٦]. لكن يتوجب على هؤلاء الذين يعتبرون اليوم الرئيس الفرنسي جاك شيراك حافظا وممثلا لضمير

المجتمع الدولي، أن يفكروا بدور فرنسا في هذه الأحداث الكابوسية. لأن فرنسا هي التي قدمت منذ أوائل التسعينات المساعدات العسكرية لحكومة جوفينال هابياريمانا الخاضعة لهيمنة الهوتو. وفرنسا هي التي اعتبرت التدخل الأوغندي لدعم ومساندة جبهة التوتسي الوطنية الرواندية مؤامرة "انكلوسكسونية" ضد "الفرانكفونية" في أفريقيا. وهي التي أرسلت جنودها لإقامة "مناطق آمنة" للهوتو - ومن بينهم أولئك الذين ارتكبوا المجازر - في جنوب غرب البلاد. والفرنسيون هم الذين اعترضوا بشدة حين طوقت الأزمة في رواندا الحكومة العميلة لهم في زائير، مما أدى إلى سقوط واحد من أكثر الحكام المستبدين فظاعة في حقبة ما بعد الاستعمار، المارشال موبوتو سيسي سيكو[٤٧]. وحين زار شيراك نيويورك (صيف عام ١٩٩٥)، أربك مسؤولي الأمم المتحدة بقوله: "إن أردتم العثور على المسلك الأحمق فيمكنكم الاعتماد على الأمريكان"[٤٨]. كان في عبارته شيء من الوقاحة دون شك.

## كلاوزفيتز

حتى قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر، لم تخف إدارة الرئيس بوش نفاذ صبرها تجاه العمليات العسكرية التي ترعاها الأمم المتحدة. فقد كانت نية الرئيس المعلنة هي تجنب "إرسال الجنود الأمريكيين في مهمات عسكرية مفتوحة النهاية أو غير واضحة الهدف"، وتحقيق "انسحاب منظم وفي الوقت المناسب من مناطق مثل كوسوفو والبوسنة". كانت سياسة بوش تتمثل في "اقتراح مبادئنا" بتواضع لا في "فرض ثقافتنا" بتغطرس[٤٩]. لكن حين انتقد جورج بوش، كمرشح للرئاسة، مغامرات كلينتون الخارجية، لم يكن ينكر فكرة التدخل العسكري الخارجي بحد ذاتها، بل فكرة أن تنحصر عمليات التدخل بالأمم المتحدة. وكما قال خلال

حملة عام ٢٠٠٠: "لا أعتقد أن علينا استخدام جنودنا لبناء وإقامة الدول الأخرى، بل يجب استخدامهم لخوض الحروب والانتصار فيها. أعتقد أن علينا استخدام جنودنا للمساعدة على إسقاط أي ديكتاتور حين يكون ذلك في مصلحتنا. لكن في هذه الحالة بالذات [وكان يشير هنا إلى الصومال]، كان تدخلنا يستهدف بناء دولة"[٥٠]. "بناء الدولة" كانت عبارة قذرة لأنها ارتبطت بالأمم المتحدة. أما عملية "تغيير النظام" بقيادة الولايات المتحدة فهي أمر آخر.

غدت الأهمية الدلالية الكبرى لذلك واضحة بجلاء في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية. فمنذ البداية ألح الرئيس بوش على أن الولايات المتحدة في ردها "لن تفرق بين أولئك الذي خططوا لهذه الهجمات والذين يؤوونهم"، وإذا لم يسلم نظام طالبان في كابول ابن لادن وغيره من أعضاء القاعد المتمركزين في أفغانستان فلسوف يتم إسقاطه. وكان هو من بين كبار مسؤولي الإدارة الأشد "نشاطا وديناميةً" في الضغط من أجل تغيير سريع وحاسم للنظام في أفغانستان[٥١]. والأكثر إصرارا وإلحاحا على أن الحرب على الإرهاب يجب أن تتجاوز مجرد "إطلاق صاروخ بمليوني دولار على خيمة خاوية لا تساوي عشرة دولارات، وقصف الجمل في مؤخرته"[٥٢]. وهو الذي ضغط على وكالة المخابرات المركزية (CIA) ووزارة الدفاع من أجل "العمل على الأرض" في أفغانستان. وهو الذي أراد الرد على الإرهاب بحرب سافرة شاملة.

في أشهر عبارة في كتابه الهام "حول الحرب" (نشر عام ١٨٣٢)، اعتبر كارل فون كلاوزفيتز أن الحرب "ليست مجرد فعل سياسي، بل أداة سياسية حقيقية، استمرار للتعامل السياسي، ينفذ بوسائل أخرى". وقدم الحجة على أن "الحرب هي وسيلة تحقيق الهدف السياسي"[٥٣]. وليس ثمة شك في أن رغبة إدارة بوش باستخدام الحرب لتحقيق أهدافها بعد الحادي عشر من سبتمبر تثبت أنها أقرب إلى مبادئ كلاوزفيتز من الإدارة التي سبقتها. صحيح أن من الصعب على كلاوزفيتز تخيل

وجود أعداء مجهزين بطائرات مخطوفة، وقنابل قذرة، وجراثيم الجمرة الخبيثة، وغاز السارين السام، وقادرين على توجيه الضربات في كل مكان: من منهاتن إلى ممباسا. وأن العدو في هذه الحرب الجديدة يتألف - تبعا لـ"استراتيجية الأمن القومي" التي نشرت عام ٢٠٠٢ - من "شبكات مبهمة غامضة من الأفراد [الذين] يمكنهم إحداث فوضى عارمة ومعاناة قاسية على شواطئنا بتكلفة تقل عن شراء دبابة واحدة"، ولذلك فإن الحملة ضد عدو من هذا النوع ستفتقد حتما الإثارة والدرامية: اعتقال شخص في مطار فرانكفورت، أو في فندق باكستاني رخيص قذر، أو عملية اغتيال تنفذ في إحدى دور بغداد أو زقاق في مدينة فلسطينية. وأن الحرب ضد الإرهاب احتفظت - في ناحية من النواحي - بجاسوسية الحرب الباردة لكن دون المعدات المعروضة في الواجهة: إذ تحل هنا الكاميرات بعيدة المدى، التي خبئ بعضها في علب الكبريت وأطلق بعضها الآخر إلى مدارات حول الأرض، محل أرتال الدبابات الهادرة والصواريخ العابرة. لكن الحرب على الإرهاب تشبه أيضا اللعبة الكبرى القديمة - في الشرق الأوسط، وآسيا الوسطى، وأفغانستان، إلا أنها تتم بواسطة أدوات مجهولة الاسم. فهي بحاجة لمواجهة المزايا التكنولوجية التي يتمتع بها الإرهابي (القوة التدميرية وصغر حجم المتفجرات الحديثة) بالمزايا التي تتمتع بها عمليات التجسس الحديثة (القوة غير المسبوقة لتكنولوجيا المراقبة والتنصت).

لكن ما لن يصعب على كلاوزفيتز إدراكه هو الحرب الموازية التي تشنها إدارة بوش: ضد الدول التي "ترعى" الإرهاب أو تدعم المنظمات الإرهابية. من تبعات وعواقب الحادي عشر من سبتمبر تحطم الوهم القائل إن بمقدور الأمريكيين الانكفاء والتراجع والتمتع بثمار إنتاجيتهم خلف درع دفاعي صاروخي، تاركين دول العالم الجاهلة المتخلفة تتخذ سبيلها بنفسها إلى جهنم. لأن الإرهاب يترعرع تحت مظلة أنظمة الحكم "المارقة" والدول "المخفقة" التي تمزقها الاضطرابات، وبمقدور أمريكا تجاهله كما اعتقد بعض الجمهوريين ذات يوم. هذا النوع من

الحرب - التدخل لإسقاط الحكومات الفاسدة - ليس جديدا، ولا خياليا. وفي الحقيقة، فهو النوع الذي برع فيه البريطانيون في العصر الفيكتوري. والمثال النموذجي الذي يثبت ذلك تجسده الحرب على أنصار المهدي المتعصبين المتزمتين الذين كان قتلهم للجنرال تشارلز غوردون في الخرطوم بمثابة كارثة الحادي عشر من سبتمبر (في تأثيراتها العامة) بالنسبة للإنكليز آنذاك، قبل أن ينالوا عقابهم عام ١٨٩٨ على يد حملة صغيرة لكن مجهزة بأسلحة فتاكة في معركة غير متكافئة إلى حد مذهل جرت في أم درمان[٥٤]. هذا النمط من المحاسبة هو الذي فكر به جورج بوش. وبالرغم من عدم وجود خطة قائمة لتغيير النظام في أفغانستان، إلا أن وكالة المخابرات المركزية والقيادة المركزية وضعتا خطة مشتركة على عجل[٥٥]. استخدمت القوة الجوية مرة أخرى لإحداث تأثير مدمر. لكن ما ميز عملية "الحرية الدائمة" هو الدور الذي قام به أكثر من مائة من عملاء المخابرات المركزية وحوالي ثلاثمائة من أفراد القوات الخاصة لتحريض وحشد التحالف الشمالي المعادي لطالبان، وحث أمراء الحرب الأفغان على الانضمام إلى جانبهم[٥٦]. أولى الضربات الجوية الأمريكية وقعت في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر، بعد مرور أقل من شهر على انهيار مركز التجارة العالمي. وبخلال شهرين أجبر الطالبان على الانسحاب من كابول. وأقسم حامد كرزاي اليمين كرئيس للحكومة المؤقتة قبل انقضاء عام واحد.

لم يكن بمقدور الأمم المتحدة معارضة "أم درمان" الأفغانية، خصوصا في الجو المحموم المهيمن على أواخر عام ٢٠٠١. لقد قدم نظام طالبان ملاذا لأسامة بن لادن منذ أيار/ مايو ١٩٩٦. وبالرغم من أن التفاصيل العملياتية لهجمات الحادي عشر من سبتمبر قد وضعت في أوروبا والولايات المتحدة، إلا أن العقل المدبر وراءها كان ابن لادن؛ لكن الطالبان رفضوا تسليمه. ومن وجهة نظر الأمم المتحدة، كانت الحرب على أفغانستان عملا مشروعا من أعمال الدفاع عن النفس بالنسبة

للولايات المتحدة. ومنذ تموز/ يوليو ٢٠٠١، وصف مجلس الأمن نظام طالبان بأنه يشكل "تهديدا للسلام العالمي والأمن في المنطقة" (القرار ١٣٦٣). وفي اليوم التالي على هجمات الحادي عشر من سبتمبر، أكد في قرار جديد على أن "أولئك المسؤولين عن مساعدة، أو دعم، أو إيواء مرتكبي ومنظمي ورعاة هذه الهجمات سوف يحاسبون" (القرار ١٣٦٨). وبعد بدء الحرب تجنب مجلس الأمن بحرص شديد أية إشارة إلى الولايات المتحدة، مقتصرا على التعابير المهدئة والمؤيدة "لمساعي الشعب الأفغاني لاستبدال نظام طالبان" (القرار ١٣٧٨). ونظرا لأن إدارة بوش لم تتأخر في إقامة حكومة أفغانية جديدة، لم يجد الأعضاء الآخرون في مجلس الأمن سببا للشكوى. كما قبلت الدول الأخرى الأعضاء في حلف "الناتو" بسرعة الدعوة لمساعدة قوات الاحتلال في فترة ما بعد الحرب. لكل هذه الأسباب، لقي تغيير النظام ترحيبا واسعا من قبل "المجتمع الدولي" بالرغم من السابقة الواضحة التي جسدتها الحرب على أفغانستان.

في خطاب له في ويست بوينت (حزيران/ يونيو ٢٠٠٢)، بعث الرئيس بوش المفهوم القديم للحرب "الاستباقية"، وهي حالة سيتم وصفها بتفصيل أشمل بعد ثلاثة أشهر في تقرير من ثلاث وثلاثين صفحة لـ"استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة". ولأن "وجود أسلحة الدمار الشامل في أيدي شبكة إرهابية أو ديكتاتور مجرم.. يشكل تهديدا خطيرا كما يظهر واضحا"، فقد أكد الرئيس على حقه كقائد أعلى بإحباط أي "تهديد مميت" لأمن الولايات المتحدة بشكل مسبق. "وتبعا للمنطق البدهي السليم وحق الدفاع عن النفس" فإن أمريكا "ستتصرف ضد هذه التهديدات البازغة قبل أن تأخذ شكلها الكامل" (حسب تعبير نائب الرئيس ديك تشيني)[٥٧]. العديد من النقاد اعتبروا "مبدأ بوش" هذا خطرا، بل هو انحراف جذري عن الممارسة المعهودة للولايات المتحدة في حقبة ما بعد عام ١٩٤٥[٥٨]. لكن فكرة الإجراء الاستباقي الضروري لمواجهة أي تهديد وشيك لم تمثل انحرافا جذريا عن

مسار السياسة الأمريكية[٥٩]. فالجانب الراديكالي في مبدأ بوش لم يكن النظرية بقدر ما كان التطبيق. والنقطة الحاسمة هي أن الرئيس بوش كان يعني فعلا ما قاله من أنه على استعداد للقتال من أجل الحرية وضد الإرهاب "في كل ركن من أركان العالم". وإذا كانت الطريقة الوحيدة لهزيمة الإرهاب هي إسقاط الأنظمة الراعية له، فلن يتردد أبدا.

من هو التالي؟ هنالك عناصر داخل الحزب الجمهوري تاقت بلهف طيلة التسعينات لتصفية الحسابات مع صدام حسين. وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر مباشرة تقريبا، بدأ وزير الدفاع دونالد رمسفيلد يمارس الضغط لكي توجه الحرب المخطط لها ضد الإرهاب إلى العراق إضافة إلى أفغانستان، وهو رأي ردد صداه نائب الرئيس ديك تشيني. لكن بوش قدم الحجج المعارضة لذلك، مصرا على وجوب تركيز بؤرة الاهتمام أولا على طالبان، الذين يؤوون منفذي الهجمات على نيويورك وواشنطن. إلا أن ذلك لم يكن يعني معارضة بوش لتغيير النظام في بغداد في موعد آخر في المستقبل. وفي خطابه حول حالة الاتحاد (٢٩ كانون الثاني/ يناير)، وصف العراق صراحة بأنه واحد من ثلاثة أهداف رئيسية في "محور الشر"، إلى جانب إيران وكوريا الشمالية. أما الآن فالسؤال الوحيد يتعلق بما إذا كان بمقدوره الاعتماد على التحالفات الراسخة والمؤسسات المتعددة الأطراف - التي لم ينكر أهميتها - بالصدفة - تقرير "استراتيجية الأمن القومي".

هنالك العديد من الأسباب المشروعة لشن حرب على صدام بتفويض من الأمم المتحدة - بل عدد كبير جدا من الأسباب. إذ لم تكتف الحكومة العراقية بتطوير الأسلحة البيولوجية والكيماوية طيلة الثمانينات (استعملت الأسلحة الكيماوية - ومنها غاز الخردل والسارين - ضد الكرد في حلبجة)، بل حاولت أيضا امتلاك أسلحة نووية. أما بعثة الأمم المتحدة الخاصة التي أنشئت بعد حرب الخليج من خلال قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧، فقد حملت مسؤولية التحقق من إزالة أسلحة الدمار

الشامل التي يملكها العراق؛ وإلى أن تؤكد اللجنة الخاصة على إنجاز المهمة، بقيت العقوبات مفروضة على العراق، لتمنعه من تصدير نفطه[٦٠]. منذ البداية، أحبط صدام حسين مساعي وجهود اللجنة. ومرة تلو أخرى، تبين كذب الإعلانات والتصريحات العراقية حول ما أنتجه العراق من الأسلحة المحظورة. في عام ١٩٩٤، أوقف العراقيون التعاون مع اللجنة الخاصة، ولم يسمحوا للمفتشين باستئناف عملهم إلا بعد مواجهة التهديد بالتعرض لعمل عسكري. حدث هذا مرة أخرى عام ١٩٩٧، حين منع المفتشون من دخول بعض المواقع المعينة، الأمر الذي حفز التهديد بتوجيه ضربة عسكرية للعراق، وهي خطوة لم يكن بالمستطاع تجنبها لو لم يسافر كوفي عنان إلى بغداد في شباط/ فبراير ١٩٩٨ ويحصل على تعهد آخر من صدام باستئناف المفتشين لعملهم. التعاون لم يستمر سوى بضعة أشهر. أما التقرير الختامي للجنة الخاصة، فقد أدان العراق إلى حد دفع الولايات المتحدة وبريطانيا لشن ضربات جوية ضد المنشآت العراقية التي يشتبه بأنها تضم أسلحة دمار شامل (عملية ثعلب الصحراء). وشكل فريق آخر للمفتشين عام ١٩٩٩، لكن لم يسمح له بدخول العراق حتى تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢[٦١].

انتهاكات حقوق الإنسان، إن لم نقل عمليات إبادة جماعية، رعاية المنظمات الإرهابية، وأشهرها منظمة "أبو نضال"؛ انتهاك الاتفاقيات المتعلقة بالأسلحة الكيماوية والجرثومية؛ محاولة الحصول على الأسلحة النووية - لائحة الاتهامات الموجهة إلى نظام صدام كانت طويلة فعلا عند بداية القرن الجديد. لكن ما كان ينقصها بصورة واضحة ثبوت أي دليل دامغ على التورط في هجمات الحادي عشر من سبتمبر. وحين نأخذ بالاعتبار قائمة انتهاكات صدام حسين للقانون الدولي وازدرائه الظاهر بالعديد من قرارات مجلس الأمن التي صدرت بحقه - سبعة عشر قرارا بخلال أربع سنين[٦٢] - يتبين لنا أن السؤال المحير الوحيد هو: لماذا لم يتم غزو العراق قبل عام ٢٠٠٣؟

ينبغي أن نجد التفسير في موقف الأعضاء الدائمين الآخرين في مجلس الأمن. ولربما ساد الظن بأنهم يشاركون أمريكا رغبتها في نزع أسلحة العراق. بريطانيا فعلت ذلك. لكن فرنسا وروسيا والصين شجعت جميعا العراق بشكل ماكر على عدم الإذعان لنظام التفتيش عن الأسلحة. أما الولايات المتحدة وبريطانيا فهما اللتان هددتا باستخدام العمل العسكري ونفذتا التهديد لفرض نظام التفتيش. وبحلول نهاية عام ١٩٩٩، أغضب مسلك الدول الأعضاء الأخرى في مجلس الأمن رئيس اللجنة الخاصة ريتشارد بتلر إلى حد أنه اتهمها بـ"قتل" اللجنة الخاصة[٦٣]. وفي الحقيقة لم تظهر هذه الدول حماسا كبيرا على ما يبدو لإحياء برنامج التفتيش الميت، ولم تكن تلك المرة الأخيرة التي يستخدم فيها الفرنسيون سلطتهم في مجلس الأمن لا لعرقلة السياسة الخارجية الأمريكية فقط، بل الرغبات المعلنة بوضوح لمجلس الأمن ذاته.

كتب الكثير خلال السنة الماضية عن "فشل" الديبلوماسية الأمريكية عام ٢٠٠٣. وحين شنت الولايات المتحدة الحرب على العراق، اصطف الزعماء الديمقراطيون لتوجيه اللوم إلى الرئيس على افتقاره إلى الكفاءة والبراعة والذكاء. فقد أعلن توم داشل زعيم الأقلية في مجلس الشيوخ: "أشعر بالحزن، بسبب فشل هذا الرئيس على هذا النحو البائس في الديبلوماسية". بينما كان الحكم الذي أصدره عضو الكونغرس ستيني هوير هو: "لربما يكون ما حصل أقل محاولاتنا نجاحا في التعامل مع الحلفاء منذ أمد بعيد". وتساءل روبرت بيرد، السناتور الديمقراطي الذي يحظى بالاحترام، قائلا: "متى أصبحنا دولة تتجاهل/ وتوبخ أصدقاءنا وتعتبرهم عديمي الأهمية؟". ردد مثل هذه الآراء معلقون أكثر عقلانية، أشهرهم ستانلي هوفمان، إضافة إلى أعضاء في فريق السياسة الخارجية للإدارة السابقة[٦٤]. إلا أن من الممكن أيضا تقديم الحجة على مبالغة الرئيس بوش ومستشاريه في التشبث بالديبلوماسية في مقاربتهم. فبرغم كل شيء، رغبوا عن التحرك بشكل أحادي

مما أدى إلى الإخفاق الذريع لـ"القرار الثاني" بكل ما اتصف به من سطحية (وهو القرار الذي لو تم تبنيه لكان أقرب إلى القرار الثاني والعشرين حول موضوع العراق). لكن الهدف الجوهري للسياسة الأمريكية كان متساوقا وتم تحقيقه: إسقاط نظام صدام حسين إلى الأبد. كما نجحت الولايات المتحدة في القيام بذلك مع دعم بعض - وليس كل - حلفائها التقليديين، بعد بناء "تحالف من الراغبين" أقيم خصيصا لهذا الغرض بالطريقة ذاتها التي تصورتها استراتيجية الأمن القومي التي تبناها الرئيس. لم تكن الديبلوماسية الأمريكية هي التي فشلت. بل ديبلوماسية أولئك الذين اعتقدوا أن بمقدورهم منع الحرب أو على الأقل عزل الولايات المتحدة.

نفذ صبر إدارة بوش تجاه صدام حسين في النصف الثاني من عام ٢٠٠٢. فمنذ السادس والعشرين من آب/ أغسطس، عبر نائب الرئيس ديك تشيني علنا عن تقززه من "لعبة الخداع والتراجع" التي يمارسها صدام. وتوصل كتاب كينيث بولاك "العاصفة المهددة" إلى النتيجة التالية: "مسار العمل الوحيد، الحاذق والواقعي، الذي ترك للولايات المتحدة هو شن هجوم شامل على العراق لتحطيم القوات المسلحة العراقية، وإسقاط نظام صدام، والتخلص من أسلحة الدمار الشامل". وقدم حجة معقولة على أن ذلك سيكون أفضل من استمرار سياسة الاحتواء إلى ما لا نهاية، وهو يعادل هدف التوليفة التي جمعت العقوبات الاقتصادية، وعمليات التفتيش عن الأسلحة، ومنطقتي الحظر الجوي، والتواجد الأمريكي في الدول المجاورة[٦٥]. ومع ذلك فإن القرار قد اتخذ، احتراما في جزء منه لرغبات رئيس الوزراء البريطاني توني بلير، بنقل المسألة مرة أخرى إلى مجلس الأمن[٦٦]. النتيجة كانت القرار رقم ١٤٤١، الذي كرر - بصورة مطولة - خطايا صدام المتعلقة بعدم وفائه بالتزاماته، والجرائم التي ارتكبها، وتحديه، وعدم إذعانه، لكنه منح العراق "فرصة أخيرة لتنفيذ التعهدات الخاصة بنزع سلاحه تبعا لقرارات المجلس ذات الصلة"، وطالب

بغداد بتقديم "بيانات دقيقة وكاملة عن كافة الجوانب المتعلقة ببرنامج تطوير أسلحة الدمار الشامل الكيماوية والبيولوجية والنووية"، بخلال ثلاثين يوما، كما تضمن الدعوة لاستئناف عمليات التفتيش عن الأسلحة. واختتم القرار بأسلوب يذكر نوعا ما - وبشكل غير مقنع - بتحذيرات مجلس الأمن السابقة من أن العراق "سيواجه عواقب وخيمة نتيجة استمراره في عدم الوفاء بتعهداته"[٦٧]. بالنسبة للأمريكيين، كانت القشة الأخيرة - أو ربما آخر قنطار من القش - تتمثل في الوثائق المكونة من ١٢ ألف صفحة التي قدمها العراقيون استجابة لهذا المطلب، لكنهم رفضوها باعتبارها "وثائق غير جديرة بالتصديق"[٦٨].

الآن، امتلك بوش ومستشاروه قاعدتين مناسبتين للانطلاق:

١- فشل العراق المستمر في الامتثال لقرارات مجلس الأمن، واحتمال (لا يمكن التأكد من ذلك نتيجة عدم تعاون العراق) احتفاظه أو استعادته للقدرة على استخدام أو تصدير الأسلحة الكيماوية أو البيولوجية.

٢- صدام حسين طاغية دموي ارتكب جرائم ضد الإنسانية، إن لم تكن جرائم إبادة جماعية صريحة.

بعيدا عن هذين المبررين الشرعيين لشن حرب تستهدف نزع أسلحة العراق، أو تحريره (أو كلا الأمرين معا)، يبدو أن هناك ثلاث حجج عملية إضافية يمكن تقديمها:

١ - إسقاط نظام صدام قد يساعد على كسر الحاجز المعيق لعملية السلام في الشرق الأوسط، وذلك عبر إرسال إشارة واضحة من العداء لأي نظام حكم يتحدى الولايات المتحدة - أي "لتشجيع الآخرين" في الوقت نفسه الذي يتم فيه التخلص من صدام نفسه.

٢ - إقامة "عراق ديمقراطي" قد يؤدي إلى البدء "بتغييرات (بالجملة) في الشرق الأوسط" (حسب تعبير كوندوليزا رايس)، حيث يصبح العراق نموذجا يحتذى لباقي الدول العربية.

٣ - السيطرة على العراق قد يوجد قواعد بديلة للجنود الأمريكان في الشرق الأوسط، مما يسمح لهم بمغادرة السعودية (وبالتالي تلبية واحد على الأقل من مطالب الإسلاميين الراديكاليين)[٦٩].

لم تقبل كافة العناصر في إدارة بوش هذه الحجج والبراهين الإضافية المؤيدة للتدخل - هنالك اختلافات في الرأي حتى داخل وزارة الدفاع. لكن الرئيس نفسه على ما يبدو اعتبر الحجج الثلاث قانونية ومشروعة. والآن حان موعد تطبيق مبدأ كلاوزفيتز وشن الحرب في مسعى لتحقيق هذه الأهداف السياسية.

تبع ذلك محاولة فاشلة لكن ضارة جدا من قبل الحكومة الفرنسية، مدعومة من الألمان والروس، لوقف الحرب. في العشرين من كانون الثاني/ يناير، أعلن وزير الخارجية الفرنسي، الشاعر والمؤرخ دومنيك دو فيليبان، خلال مؤتمر صحفي عقد في أعقاب جلسة مجلس الأمن أن الفرنسيين "لن يربطوا أنفسهم بتدخل عسكري لا يؤيده المجتمع الدولي"[٧٠]. بعد يومين اثنين، كرر الرئيس شيراك هذا الرأي العاطفي في خطاب ألقاه بمناسبة الاحتفال بذكرى مرور ثلاثين سنة على معاهدة الاليزيه الفرنسية - الألمانية، بدا فيه أنه يصادق على معارضة المستشار الألماني غيرهارد شرودر الذي أعيد انتخابه حديثا لأية "مغامرة عسكرية" أمريكية في العراق (المعارضة استهدفت ضمان تأييد الناخبين الألمان). وفي العاشر من شباط/ فبراير، وخلال اجتماع لمجلس شمال الأطلسي في بروكسل، انضمت بلجيكا إلى فرنسا وألمانيا في عرقلة طلب تقدمت به تركيا - بتشجيع من أمريكا - للحصول على المساعدة في حالة اندلاع حرب مع العراق. وفي اليوم نفسه، زار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين نظيره الفرنسي في باريس لإعلان معارضة روسيا للحرب.

أهيل العديد من عبارات الازدراء والتحقير على وزير الدفاع رونالد رمسفيلد بسبب تعليقه الاستعلائي اللامبالي حين أشار إلى أن المعارضة للحرب تأتي من "أوروبا القديمة" فقط. وفي الحقيقة، كان من الأصوب والأكثر دقة القول إنها أتت من حوالي ربع أوروبا القديمة إضافة إلى الدولة القديمة المنافسة لأمريكا والتي تمتد أراضيها في قارتي أوروبا وآسيا. من ناحية أخرى، عبر عن الدعم والتأييد لأمريكا كل من بريطانيا وإسبانيا والدانمرك والبرتغال وإيطاليا - وكلها من الدول الأعضاء الراسخة في الاتحاد الأوروبي - وبولندا وهنغاريا وجمهورية التشيك، الأعضاء الثلاثة من بين الأعضاء العشرة الجدد الذين انضموا للاتحاد الأوروبي. وكانت الرسالة المؤيدة للموقف الأمريكي التي بعثت بها هذه الدول إلى صحيفة "وول ستريت جورنال" في الثلاثين من كانون الثاني/ يناير، واتهمت فيها مجلس الأمن بالسماح لصدام حسين "بانتهاكات قراراته بشكل منهجي"، وتضمنت إشارة إلى أن صدام قد فوت "آخر فرصة له لنزع سلاحه"، قد كررت فحواها عشر من الدول الأوروبية الأصغر حجما، بما فيها دول البلطيق الثلاث وبلغاريا. لذلك فإن الأغلبية الساحقة من الدول الأوروبية (ثماني عشرة دولة) وقفت إلى جانب أمريكا، وهو أمر لا يشكل مفاجأة حين نأخذ بالاعتبار إدانة المسلك العراقي من قبل رئيس مفتشي الأسلحة ذاته قبل بضعة أيام. لقد هزم الفرنسيون هزيمة نكراء، كما أثبت ذلك هجوم الرئيس شيراك الفظ على دول أوروبا الشرقية في أعقاب نشر الرسالتين[٧١]. علاوة على ذلك، قدمت حتى الدول الأوروبية التي لم تؤيد الحرب بعض المساعدات المحدودة، مثل استخدام مجالها الجوي، أو الخبراء المتخصصين في مكافحة الأسلحة الكيماوية، أو المعونات الإنسانية. من الممكن تقديم الحجة على أن خطأ أمريكا الوحيد عند هذه المرحلة حدث عندما أقنع رئيس الوزراء البريطاني الرئيس بوش بالسعي وراء قرار آخر من مجلس الأمن يجيز بوضوح شن الحرب على العراق. وهذا جعل أغلبية الدول الأوروبية المؤيدة للولايات المتحدة خارج السياق نظرا

لوجود دولتين فقط تؤيدان أمريكا - إلى جانب بريطانيا - في مجلس الأمن (إسبانيا وبلغاريا). وتحت وهج الدعاية التي اجتذبتها الآن، لم تكن أية دولة من الدول الأخرى غير الدائمة العضوية - سورية، باكستان، الكاميرون، أنغولا، غينيا، تشيلي، المكسيك - راغبة بأن تبدو مؤيدة لحرب "أمريكية". ومن المفارقة، على ضوء الاهتياج اللاحق حول "الانشقاق" عبر الأطلسي، أن أوروبا قد أثبتت أنها أكثر القارات الممثلة في مجلس الأمن تأييدا لأمريكا. ومع ذلك، فإن النقطة المفتاحية تمثلت في اعتراض الرئيس شيراك الذي أعلنه بشكل مسبق عبر التلفزيون الفرنسي، لا من خلال "الفيتو" الرسمي في مجلس الأمن، مما حدد مصير قرار بلير "الثاني"، الذي تم سحبه في الوقت المناسب.

بعد وقت قصير من سقوط الصواريخ الأولى على بغداد، اتهم شيراك الولايات المتحدة "بخرق شرعية الأمم المتحدة والتشجيع على استخدام القوة". لكن يصعب معرفة ما فعلته فرنسا حتى الآن من أجل شرعية الأمم المتحدة. وكان شيراك قد أعلن بأن فرنسا ستعارض إصدار قرار آخر "مهما كانت الظروف". لكن جان - دافيد ليفيت، السفير الفرنسي في واشنطن، أضاف شرطا مهما: "إذا استخدم صدام حسين أسلحة كيماوية أو بيولوجية، سيتغير الوضع كليا وفوريا بالنسبة للحكومة الفرنسية". شيراك ذاته أضاف جملة أخرى: سوف يفكر في الحقيقة "بكافة الخيارات بما فيها الحرب" إذا ظل صدام يخرق بشكل مادي القرار رقم ١٤٤١ بعد ثلاثين يوما أخرى[٧٢]. وهذا ما دحض الموقف الفرنسي. ففي الجوهر، لم يكن الفرنسيون على استعداد لتأييد حرب تشن على العراق إلا إذا استخدم صدام أسلحة كيماوية أو بيولوجية أولا. أما إذا كان يملكها في مخبأ سري، فليس ثمة حاجة للحرب. يكفي في هذه الحالة إنذار نهائي فارغ آخر. وبالنسبة للفرنسيين، يمكن للمفتشين متابعة لعبة مطاردة الصواريخ في بلاد ما بين النهرين إلى ما لا نهاية، وتبقى الولايات المتحدة جنودها في الخليج كنظارة ومشاهدين طيلة تلك

المدة، فالهم الوحيد الذي يشغل بال الفرنسيين هو تجنب الحرب - مثلما فعلت بريطانيا طيلة الأزمة البوسنية. وبرغم كل مواقف شيراك وفيليبان، لم تكن السياسة الفرنسية سوى سياسة تهدئة واسترضاء. وتركت الولايات المتحدة لتتحمل كل تكاليف الاحتواء التي تضمنتها تلك السياسة.

## التماس السيد بلير الخاص

هل سيقدر صدام على استخدام الأسلحة الكيماوية أو البيولوجية، على افتراض أنه امتلك بعضا منها في مخبأ سري؟ حظي هذا السؤال بأهمية حيوية بالنسبة لتوني بلير، الذي ملأت الشكوك حزبه حول الحكمة من دعم وتأييد حرب أصبحت الآن معروفة بأنها حرب "أمريكية". استقال اثنان من أعضاء حكومته بسبب هذه القضية، ولو هزم في مجلس العموم في ليلة الثامن عشر من آذار/ مارس، لشعر هو أيضا بأن لزاما عليه الاستقالة. لم يكن في ذهن بلير سوى علاج وحيد للمعضلة. دليل دامغ يثبت أن صدام لا يملك أسلحة دمار شامل فقط، بل هو قادر على استخدامها، وهذا سيقنع نواب حزب العمال بأن بريطانيا تخوض الحرب دفاعا عن النفس.

لا مجال للشك على ما يبدو في حقيقة استغلال رئيس الوزراء للتقارير الاستخبارية التي تشير إلى هذا الاتجاه، رغم أنه تصرف كمحام يختار وينتقي أفضل دليل ظرفي لإثبات وجهة نظره، وليس كشاهد زور يحلف يمينا كاذبة كما اتهمه مراسل لهيئة الإذاعة البريطانية. في مقدمة ملف الاستخبارات البريطانية الذي نشر في الرابع والعشرين من أيلول/ سبتمبر، ذكر السيد بلير بكل وضوح ما يلي: "ليس لدي أدنى شك بأن التهديد جدي وخطير وراهن.. فالتخطيط العسكري [الصدام حسين] يتيح لبعض أسلحة الدمار الشامل أن تكون جاهزة بخلال خمس

وأربعين دقيقة من إصدار الأمر باستخدامها"[٧٣]. في اليوم نفسه، قال أمام مجلس العموم: "العراق يملك أسلحة كيماوية وبيولوجية.. استمر صدام في إنتاجها.. لديه خطط عسكرية موجودة وفاعلة لاستخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، التي يمكن تجهيزها بخلال خمس وأربعين دقيقة"[٧٤]. وبعيدا عن غموض وإبهام الجملة الأخيرة - هل هي الأسلحة أم الخطط التي يمكن تجهيزها؟ - يبدو أن هناك تناقضا مهما بين الانطباع الذي نقله رئيس الوزراء والمعلومات الاستخبارية الأصلية التي استندت إليها ملاحظته. وحين طلب اللورد هوتون في شهر آب/ أغسطس من العام الماضي من رئيس لجنة الاستخبارات المشتركة، جون سكارليت، التعليق على نوع الأسلحة التي اعتقدت المخابرات البريطانية أنها ستكون جاهزة للاستخدام بخلال خمس وأربعين دقيقة، كشف في إجابته عن المعلومة التالية: "الأمر يتعلق بالذخيرة، التي فسرناها لتعني قذاف مدفعية الهاون الميدانية أو الأسلحة الخفيفة، أي غير الصواريخ"[٧٥].

وحين وقف رئيس الوزراء أمام مجلس العموم في الثامن عشر من آذار/ مارس، ألقى واحدة من ألمع وأذكى الخطب في حياته السياسية. فقد ربط (بأسلوب بليغ حاذق لا يمكن أن يجاريه فيه الرئيس الأمريكي) بين التهديد الذي يشكله طغيان واستبداد صدام حسين والتهديد الذي يمثله الإرهاب الإسلامي. وقدم الحجة والدليل على أن الحرب لا تستهدف نزع سلاح العراق فقط بل تحرير الشعب العراقي أيضا، وإعادة تفعيل عملية السلام في الشرق الأوسط، وإنقاذ مصداقية مجلس الأمن الدولي (ولربما تكون هذه العبارة الأخيرة أكثر ذكاء). لم تقدم حجة أشد إقناعا لصالح الحرب. لكن خطابه تضمن في جوهره عملية دمج "فانتازية" جمعت بين الأسلحة الكيماوية والبيولوجية التي لم ينجح مفتشو الأمم المتحدة في اقتفاء آثارها في العراق، مع احتمال التعرض لهجوم إرهابي مماثل لهجمات الحادي عشر من سبتمبر. الفقرتان المعنيتان، اللتان فصلت بينهما بعض الاستجوابات الدقيقة

والتفصيلية من قبل النواب، تستحقان الاستشهاد بهما:

في السابع من آذار/ مارس، نشر المفتشون وثيقة مثيرة.. تجيب بالتفصيل عن كل الأسئلة التي لم تجد أجوبة فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل العراقية. الوثيقة أدرجت تسعا وعشرين منطقة لم يتمكن فيها المفتشون من الحصول على المعلومات. على سبيل المثال، تذكر التالي حول غاز الأعصاب (VX): "الوثائق المتوفرة لدى لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتحقق والتفتيش (UNMOVIC) تشير إلى أن العراق يمتلك على الأقل خططا بعيدة المدى لتحويل غاز الأعصاب إلى سلاح". أما بالنسبة للأسلحة البيولوجية، فيذكر تقرير المفتشين أنه "اعتمادا على معدلات نمو لم تؤخذ بعين الاعتبار، يمكن أن يصل إنتاج العراق من جراثيم الجمرة الخبيثة إلى كمية تتراوح بين ١٥٠٠٠- ٢٥٠٠٠ لتر.. واعتمادا على كافة الأدلة المتاحة، هناك افتراض راسخ يشير إلى أن ١٠ آلاف لتر من الجمرة الخبيثة لم تدمر وقد تكون موجودة حتى الآن..".

دعوني أشرح الأخطار. ثلاثة كيلو غرامات من غاز الأعصاب تطلق بواسطة صاروخ يمكن أن تلوث حيا مساحته كيلو متر مربع من أية مدينة. اللتر الواحد من الجمرة الخبيثة يحتوي ملايين الجرعات القاتلة. فما بالكم بعشرة آلاف. لقد غيرت أحداث الحادي عشر من سبتمبر سيكولوجية أمريكا[٧٦].

نجحت براعة وبلاغة السيد بلير. لكن من الصعب تجاهل النتيجة المستخلصة وهي أنه عرض القضية بأسلوب يخلق انطباعا في أذهان مستمعيه يؤكد قدرة صدام حسين على القيام بهجوم يكون نسخة كيماوية أو بيولوجية عن هجمات الحادي عشر من سبتمبر - ربما ضد لندن ذاتها. وإذا لم يتمكن السيد بلير من

استعادة مصداقيته لدى الناخبين البريطانيين (بالرغم من غفران اللورد هوتون) فليس من أحد يلومه سوى نفسه. فالحجة لصالح الحرب على صدام حسين مقنعة بما يكفي وليس ثمة حاجة لاستحضار تهديد "القاعدة" الذي يفتقد الواقعية.

اعتبر الأمريكيون أن من القضايا المسلم بها إمكانية اعتمادهم على البريطانيين. وأعلن بوش بعد أسبوع من أحداث الحادي عشر من سبتمبر أن "البريطانيين وحدهم سيظلون معنا بعد سنتين من الآن"[٧٧]. وحقيقة هذا الأمر - عدم وجود دولة أخرى تجاري بريطانيا في دعمها العنيد وتأييدها الثابت للسياسة الأمريكية بعد أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ - كانت مهمة ومفاجئة في آن معا. فهي مهمة لا لأنها طمأنت الولايات المتحدة وضمنت لها دعم ومساندة أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن فقط، بل أضافت - وتلك نقطة ربما لم يفهمها الأمريكان - إلى "النكهة الإمبراطورية" لغزو الولايات المتحدة لكل من أفغانستان والعراق. وهي مفاجئة لأن المملكة المتحدة لم تكن متحمسة كثيرا للعمل العسكري الأمريكي خلال الأزمة البوسنية. وحين أيد توني بلير قرار الولايات المتحدة بخوض الحرب في كوسوفو، كان يدعم رئيسا أمريكيا أكثر اعتدالا في قضية أكثر ملاءمة تحظى بتأييد أوسع نطاقا. إذ إن حرب كلينتون في سبيل حقوق الإنسان تختلف اختلافا بينا عن حرب بوش على الإرهاب (ومن أجل تغيير أنظمة الحكم المعادية). ومع ذلك يبقى السؤال المطروح: لماذا بريطانيا؟ من السهل إدراك السبب الذي دفع الرئيس بوش إلى حد تلبية مطالب بلير بالحصول على تفويض الأمم المتحدة لشن الحرب. فانضمام بريطانيا إلى الركب، يعطي مصداقية لزعم الولايات المتحدة بأنها تقود تحالفا ضد صدام وتضمن تعزيز الجنود الأمريكيين بقوات بريطانية مؤثرة، أثبتت بالرغم من قلة عددها وضعف تجهيزاتها مقارنة بالقوات المسلحة الأمريكية، أنها أكثر قدرة على أداء مهام الشرطة وحفظ النظام التي تولاها

بسرعة الغزاة المنتصرون. لكن لماذا خاطر رئيس الوزراء البريطاني بحياته السياسية في سبيل خطة عمل ضد العراق صممت في واشنطن لتلبية حاجات الأمريكيين أولا وقبل كل شيء؟ من منظور المصلحة البريطانية الضيق، كانت تكاليف تأييد ومساندة الولايات المتحدة واضحة على الفور: تحملت بريطانيا حصة من تكاليف الحرب والاحتلال اللاحق، لتصبح في ذات الوقت الهدف الثالث المفضل للمتعصبين الإسلاميين (بعد إسرائيل والولايات المتحدة). لكن إذا ذهبت الغنائم - كما جرت العادة تقليديا - إلى المنتصر، فما هي الحصة التي سيحصل عليها الحليف الثانوي للمنتصر؟ من المستبعد جدا على ما يبدو أن تضمن شركات النفط البريطانية مثلا دورا مهما في إعادة بناء وتأهيل حقوق النفط العراقية في حقبة ما بعد الحرب. وفي المرة القادمة التي سيشعر فيها الرئيس بوش بالحاجة إلى رفع الرسوم الجمركية على الواردات لأسباب سياسية داخلية، فإن المصدرين البريطانيين لن يعفوا منها حتما، نظرا لأن كافة المفاوضات التجارية مع بريطانيا تتم من خلال الاتحاد الأوروبي. ففي الحرب والسلام هنالك أوروبا "قديمة" و"جديدة". أما في التجارة فليس هناك سوى بروكسل. ولذلك بدت فوائد ومكاسب بريطانيا من العلاقة الخاصة غامضة ومبهمة إلى حد غريب عام ٢٠٠٣[٧٨].

بالطبع، تعرض كافة رؤساء الحكومات البريطانية - تقريبا - منذ الحرب إلى إغراء فكرة العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة، وهي علاقة جسدها ونستون تشرشل بمزيجها الغريب من الود والتعاطف والإحباط المتبادل. ففي الوقت الذي حدث فيه انقلاب في العراق أنهى الحكم البريطاني هناك، سيطر على السياسي العجوز المتقاعد (٨٣ سنة آنذاك) إغراء قوي دفعه لإلقاء خطاب حول موضوع الدور الأنكلو - أمريكي في الشرق الأوسط. تبقى ملاحظاته صالحة ويبدو أنها تدل على بصيرة نافذة بعد مرور ستة وأربعين عاما:

*يجب على أمريكا وبريطانيا العمل معا ،*
*وتحديد وحدة الهدف.*
*التعقيدات التي تفرضها المشكلة*
*يمكن معالجتها فقط إذا تم التعامل معها*
*من خلال القوى المتحدة والمبادئ المشتركة ،*
*وليس بمجرد زيادة القوة.*
*وحين نتفرق نخسر*[٧٩].

كانت فكرة تشرشل، الذي قرر في النهاية عدم عرضها، تتلخص في أن التهور في إرسال الحملة الأمريكية الأولى إلى لبنان، جعل من انقلاب عام ١٩٥٨ في بغداد يبدو كإشارة دالة على احتمال تورط أمريكا مستقبلا في أزمة تشابه أزمة السويس. قال تشرشل عابثا: "سيكون من السهل جدا خداع وتضليل الولايات المتحدة. هذا ليس وقت موازنة الحسابات. فهذه المهمة ستتحقق من تلقاء ذاتها"[٨٠]. لكن هل تعتبر حسابات العلاقة الخاصة متوازنة؟

لم يفترض كافة رؤساء الوزارات أنها كذلك. هارولد ويلسون قاوم بكل حكمة جميع الضغوط التي مارسها الأمريكان لإرسال حتى قوة رمزية إلى فيتنام. وحين ذهب وزير الخارجية جورج براون إلى واشنطن في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٨، قال له أحد المسؤولين الأمريكيين بإلحاح: "كن بريطانيا. كيف يمكن لكم خيانتنا"[٨١]. كان دين راسك سيرضى بكتيبة واحدة من فوج "البلاك ووتش". ودمدم متذمرا حين رفض حتى مثل هذا الطلب: "عندما يغزو الروس. سسيكس ❖، لا تنتظروا منا القدوم لنجدتكم"[٨٢]. لكن حتى ويلسون لم يكن منيعا ضد المداهنة الأمريكية. إذ أبلغ باربرا كاسل، الوزيرة في حكومته، بعد زيارة قام بها إلى

* مقاطعة في جنوب إنكلترا.

واشنطن عام ١٩٧٥: "مراسم الاستقبال والترحيب تجاوزت كل ما عرفته قبلا"[٨٣]. سيزودنا هذا بمفتاح اللغز الذي يفسر السبب وراء تشبث العديد من رؤساء الحكومات بالعلاقات الخاصة، حتى وإن صعب كثيرا جني ثمارها. ففي نهاية المطاف تعتبر زيارة البيت الأبيض (أو حتى كروفورد بولاية تكساس) أكثر متعة من زيارة قصر الاليزيه، ناهيك عن دار المستشارية الاتحادية الألمانية. وكلما واجه رؤساء الحكومات البريطانية احتمال الاختبار بين بروكسل وبيلتواي، فضل معظمهم هذه الأخيرة. أما الاستثناء الحقيقي الوحيد لهذه القاعدة فمثله ادوارد هيث، الذي استمتع بإبلاغ ريتشارد نيكسون بأن عليه من الآن فصاعدا التعامل مع كافة الأعضاء التسعة في الجماعة الاقتصادية الأوروبية ككيان واحد[٨٤]. وحتى توني بلير، الذي بدا ذات مرة بأنه يفضل - غريزيا - توسكاني على تكساس، أثبت أنه غير قادر على مقاومة إغراء العلاقة الخاصة.

إذن من الذي كسب؟ أحد الأجوبة يشير إلى كلاوزفيتز. إذ سعت الولايات المتحدة مرة أخرى لتحقيق أهدافها عبر الحرب، حيث ضمن تفوقها الاقتصادي والعسكري الهائل أن تكون سريعة ولا تكلف سوى القليل من الخسائر الأمريكية في الأرواح: مجرد واحد وتسعين جنديا قتلوا في المعارك بين بدء الحرب في العشرين من آذار/ مارس وإعلان الرئيس بوش النصر من على ظهر حاملة الطائرات "ابراهام لنكولن" بعد ستة أسابيع. كانت حربا مختلفة عن تلك التي جرت في التسعينات. وبعد الكثير من الحديث عن "الصدمة والرعب"، كانت حملة القصف الجوي الأولية قصيرة وانتقائية، وتركت مهمة القيام بمعظم العمليات القتالية للقوات البرية، التي التفت حول المدن الرئيسية، ولم تواجه سوى مقاومة متقطعة.

سقط صدام حسين. وبعد تسعة أشهر من المطاردة عثر عليه مختبئا في "جحر". وكما تبين لاحقا، كان يمارس الخداع: فعمليات البحث الأولية لم تكتشف أي

أثر لأسلحة الدمار الشامل أو حتى منشآت تصنيعها. فلو تخلى عن حمقه وقال الحقيقة للمفتشين بدلا من تضليل وكالة المخابرات المركزية (CIA)، لربما بقي متربعا على سدة السلطة حتى أواخر أيامه ليتمتع بقصوره العديدة الباذخة. حتى أسلحته التقليدية ثبت أنها عقيمة على أرض الواقع، ومعظم الجنود الذين تجهزوا بها فروا من الميدان بدل أن يقاتلوا.

لكل ذلك، بدت الحرب على العراق في نهاية المطاف حربا تستهدف غايات إنسانية بشكل تجاوز توقعات الجميع. ففي غياب أكداس أسلحة الدمار الشامل كما ثبت بكل وضوح، تحول الانتباه إلى الهدف المعلن الثاني للتحالف: تحرير الشعب العراقي من الطغيان والاستبداد. وهنا وضح بخلال فترة قصيرة أن كلاوزفيتز لم يكن الرابح الوحيد، بل الولايات المتحدة أيضا. فلربما كانت لدى المبحوثين الفرنسيين والطليان والألمان، الذين شملهم استطلاع للرأي أجراه معهد "بيو لمسح الآراء العالمية" (حزيران/ يونيو ٢٠٠٣) حول تبعات الحرب في العراق، تحفظات حول الرئيس بوش، لكن ثلاثة أرباعهم اتفقوا على أن الشعب العراقي سيكون أفضل حالا دون صدام حسين[٨٥]. واللافت أكثر أن المواطنين العراقيين العاديين يؤمنون بالرأي نفسه. إذ أظهر أول استطلاع دقيق يجرى في بغداد (نشر في أيلول/ سبتمبر من العام الماضي) أن ٦٠٪ من سكان العاصمة يعتقدون بأن "طرد صدام من الحكم يستحق معاناة أية مشقة عانوا منها منذ.. الغزو". علاوة على ذلك، اعتقد ثلثا العراقيين (٦٧٪) بأن العراق سيكون أفضل حالا إلى حد ما (٣٥٪)، وأفضل حالا بكثير (٣٢٪) بعد خمس سنين من الآن مقارنة بالوضع قبل الغزو الأمريكي. أما تأييد تغيير النظام فكان قويا بشكل خاص في المناطق الفقيرة من المدينة[٨٦]. وتمثل العزاء الوحيد لمعارضي الحرب في حقيقة أن جاك شيراك كان السياسي الغربي الأوحد الذي حظي بالشعبية في العراق[٨٧].

لا يوجد شيء اسمه رد الجميل في الشؤون الدولية؛ وحسب القول المأثور لا تفلت المأثرة من العقاب. في عام ٢٠٠٣، شنت الولايات المتحدة حربا على نظام حكم خرق القانون الدولي مرارا وتكرارا؛ وتحدى مجلس الأمن الدولي، وتبعا لمنظمة حقوق الإنسان مارس أعمال القتل المتكررة بحق مواطنيه، ولربما كان صدام السبب الرئيس وراء إعدام ثلاثمائة ألف عراقي دفنوا في المقابر الجماعية. أيدت معظم الحكومات الغربية القرار الأمريكي بإسقاط نظام صدام. ومعظم الأشخاص العقلانيين في أوروبا وفي العراق ذاته أبدوا ترحيبهم بزوال حكمه. لكن عددا كبيرا من هؤلاء اشتكوا من أن الولايات المتحدة قد تصرفت "بشكل أحادي"؛ وأنها هي "الدولة المارقة" وليس العراق. وهذا هراء سخيف ولغو فارغ. فقد تبين بكل وضوح حتى قبل الحادي عشر من سبتمبر أن الأمم المتحدة - كمؤسسة - كانت على درجة من الضعف تمنعها من التعامل بصورة فاعلة ومؤثرة مع الدول المارقة المتورطة في العدوان العسكري أو عمليات الإبادة الجماعية (أو كلا الأمرين معا). وأظهر النموذج في كل من البوسنة وكوسوفو أن القيادة العسكرية الأمريكية هي الحل الوحيد المؤثر لمثل هذه التحديات. كما أظهرت أفغانستان أن بمقدور الولايات المتحدة تحقيق النجاح العسكري بمفردها إلى حد ما. لكن لم يكن في نيتها أبدا التصرف وهي في عزلة تامة، لا هناك ولا في العراق. هنالك دور تلعبه الأمم المتحدة - وحلف الناتو وكل المنظمات الأخرى المكونة للمجتمع الدولي - بعد إسقاط النظام الاستبدادي. ويتمثل هذا الدور في تقديم المساعدة في أداء المهمة المختلفة تماما والتي تبين أنها ملازمة بشكل حتمي يتعذر اجتنابه لتغيير النظام: عملية "بناء الدولة" التي أعرب الرئيس بوش وأقرب مستشاريه عن شكوكهم العميقة بها.

حين سئل وزير الدفاع رمسفيلد في مؤتمر صحفي خلال الحرب الأفغانية عما ستفعله الولايات المتحدة بعد سقوط نظام طالبان، قدم إجابة مهمة في دلالتها

ومعلوماتها، إذ أعلن قائلا: "لا أظن أن من مسؤوليتنا اكتشاف وتقرير شكل الحكم الذي ينبغي على تلك البلاد تبنيه، ولا يوجد على حد علمي أشخاص يتمتعون بما يكفي من الذكاء والحذق لتحديد نوع الترتيبات التي يجب على شعب دولة أخرى اتخاذها لكي يحكموا أنفسهم"[٨٨]. ذلك هو رأي الرئيس أيضا. فقد أعلن في اجتماع لمجلس الأمن القومي بعد ثلاثة أيام من تصريح رمسفيلد: "أعارض استخدام العسكر في عملية بناء الدولة، وبعد أن ننجز المهمة، لن تتحول قواتنا إلى قوات حفظ سلام. يجب أن نضع الأمم المتحدة للحماية ثم نغادر..". كما اشتهر بتعاطفه مع فكرة وزير خارجيته كولن باول التي تشير إلى أن "حكم كابول يجب أن يتم بتفويض من الأمم المتحدة إضافة إلى قوات طرف ثالث"[٨٩] لكن، وعلى شاكلة الانقسام بين الأحادية والتعددية، كان هذا التمييز الذي يفرق بين تغيير النظام بواسطة الولايات المتحدة وبناء الدولة بواسطة الأمم المتحدة وهم لا يتصل بالواقع. ففي الممارسة العملية، لم يكن بمقدور الولايات المتحدة مغادرة أفغانستان أو العراق ببساطة في اللحظة التي زال فيها من الوجود النظام البغيض الذي كانت تقاتله.

حتى قبل غزو العراق، بدأ تداول ما دعاه مايكل ايغناتيف "شكلا متميزا جديدا من الوصاية الإمبراطورية تحت اسم بناء الدولة" - "الإمبراطورية الخفيفة" حسب تعبيره الذكي - في ثلاث دول على أقل تقدير[٩٠]. في كل حالة، كان التدخل العسكري الأمريكي، رغم أنه لم يتم في أية مرحلة بطلب من الأمم المتحدة، هو الذي جعل من بناء الأمة (أو بناء الدولة على وجه الدقة) عملية ممكنة بواسطة الأمم المتحدة. وفي كل حالة، كانت الأمم المتحدة هي التي أعطت الوجود الأمريكي الشرعية وبالتالي قدمت له التعزيزات. أما أهداف الطرفين فقد تغيرت بالتأكيد بمرور الوقت. في البلقان كان الهدف إنسانيا: وقف عمليات الإبادة الجماعية وتدفق اللاجئين. وصحيح أن طرد طالبان من سدة الحكم في أفغانستان

كانت له فوائد إنسانية واضحة، لكنها اعتبرت "ظاهرانية"* على حد تعبير الاقتصاديين. فقد تمثل الهدف الرئيس في "اجتثاث" الإرهابيين ومن يرعاهم. لكن النزوع الجوهري كان إمبرياليا باسم العالمية. وبغض النظر عن مشيئة الولايات المتحدة والأمم المتحدة، وبغض النظر هل كان العدو من مرتكبي أعمال الإبادة الجماعية أو الإرهاب، فإنهما الآن تعملان معا على شكل "شبه إمبراطورية"[٩١]. وهذا سيصدق على العراق أيضا، بالرغم من تشكيك الأمم المتحدة بالأس المنطقي الأمريكي لتغيير النظام. فبناء الدولة وتغيير النظام لا يعتبران نشاطين متمايزين، مثلما أمل الرئيس بوش. إذ يتداخل أحدهما في الآخر بشكل يتعذر اجتنابه، وفي حين قد تكون الولايات المتحدة قادرة على تغيير النظام بشكل منفرد (أو على الأقل دون الأمم المتحدة)، إلا أنها ليست قادرة بمفردها على بناء الأمة/الدولة، وكذلك الأمم المتحدة، وهذا من سوء حظ بوش ورمسفيلد[٩٢]. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٣، تبدت الحقيقة الواقعية التي يستحيل تفاديها: من أجل إعادة إعمار العراق، يجب على الولايات المتحدة والأمم المتحدة العمل بيد واحدة ووضع خلافاتهما على الرف.

* تأثير جانبي، أو عاقبة عارضة تؤثر في الأطراف الأخرى دون أن تنعكس على تكلفة الخدمات أو سعر السلع المعنية. (المترجم)